

تحليل العلاقة بين حرية التجارة والتنمية المستدامة

م.م. غفران حاتم
علوان
كلية الادارة

م. عبير محمد
جاسم
كلية الادارة

المقدمة

تزامن الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة مع بروز ظاهرة العولمة وملاحظتها الاساسية وخاصة تحرير التجارة، طالما ان التنمية تعتمد في جزء كبير منها على التجارة الخارجية فكان لا بد من اخذ الصادرات والاستيرادات بنظر الاعتبار في دراسة التنمية المستدامة، ولاسيما وان الصادرات هي احد مؤشراتنا اضافة الى الاستثمار الذي يعتبر الركيزة الاساسية لعملية التنمية ومن هنا جاءت فكرة البحث في دراسة هذا الموضوع والتعرف على مدى قوة العلاقة بين هذين المتغيرين ونوعها (ايجابية ام سلبية) ، وجاء ذلك ضمن ثلاثة فصول .

تناول الفصل الاول منها المفاهيم الاساسية لحرية التجارة مع بيان الاثار الاقتصادية المترتبة عليها ، في حين جاء الفصل الثاني ليحمل بين طياته مفهوم التنمية المستدامة والوقوف على اهم مؤشراتنا ثم بحث العلاقة بينها وبين حرية التجارة (العولمة) ويتناول الفصل الثالث دراسة تطبيقية قياسية لتحليل العلاقة بين حرية التجارة والتنمية لثلاث دول عربية هي (مصر ، السعودية ، الاردن) .

الفصل الاول

المبحث الاول

نبذة تعريفية عن حرية التجارة وبداياتها :

بعد الحرب العالمية الثانية قام المجتمع الدولي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة الى غيرهما من المنظمات الدولية بانشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الكات GAT) التي جاءت بعد سلسلة من التطورات والاحداث الاقتصادية التي مرت بها دول العالم المتقدمة . وبناء على مباديء التعاون المتعدد الاطراف قامت (الكات) بمهمة خفض الرسوم الكمركية والاستمرار على خفضها في المستقبل . وقد حققت (الكات) نجاحاً عظيماً في عام ١٩٤٧ في جولة جنيف الاولى في خفض الرسوم الكمركية بنسبة ٣٥% ونجحت الجولات المتتالية في عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ (جولة كيندي) وفي عام ١٩٧٠ (جولة طوكيو) وجولة الارغواي الاخيرة في ان تخفيض الرسوم الكمركية على السلع المصنعة^(١) .

وفي عام ١٩٩٤ جاءت منظمة التجارة العالمية (WTO) التي خلفت (الكات) بمواصلة خفض الحواجز الكمركية بما في ذلك المجالات غير المشمولة في اتفاقية (الكات) . ونتيجة التغييرات الهامة في نظم التجارة والصرف فقد حدا بالدول النامية بالتوجه نحو الانفتاح فقد انتقل ٣٣ بلداً نامياً الى نظم تجارية منفتحة نسبياً في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٥ ، بل ان كثيراً من البلدان النامية قد التزمت باجراء المزيد من خفض الحواجز الكمركية واطافة الى مشاركتها في الترتيبات التجارية الاقليمية^(٢) .

الا ان ذلك لم يمكن الدول النامية من منافسة الدول المتقدمة بسبب المباديء او الاسس المستند اليهما في هذه الاتفاقيات وبضمنها عدم التمييز بين البلدان المختلفة في المعاملات التجارية الامر الذي استدعى انشاء مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد UNCTAD) عام ١٩٦٤ لتكون اتفاقية الكات اكثر ملائمة لدول العالم ككل ، وذلك بادخال بند اخر يتضمن عدم خضوع البلدان النامية لنفس معاملة البلدان المتقدمة في المفاوضات التجارية .

كما ان اتفاقية (الكات) لم تولي الاهتمام الكافي بالسلع التي تتخصص بها الدول النامية (او التي تتميز بها) مثل المنسوجات والملابس والسلع الزراعية ، اضافة الى التحرر كان مقتصرأ على ازالة الحواجز الكمركية^(٣) .

وقد نشأت في العقود الاخيرة الماضية العديد من الاتفاقيات التجارية الدولية وعلى سبيل المثال التي كان فيها تقدم ملحوظ في تخفيض العوائق والحواجز للتجارة الدولية هي :-^(٤)

- ١ . اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) . حدثت في عام ١٩٩٤ وهذه الاتفاقية تجاهلت وحذفت كل التعريفات والحواجز

- التجارية بين (كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية) وسرعان ما امتدت هذه الاتفاقية لباقي الدول الاخرى في النصف الغربي من الكرة الارضية .
٢. منتدى التعاون الاقتصادي لدول اسيا والمحيط الهادي (APEC) الباسفيك .
ظهر في عام ١٩٩٤ حيث كانت ١٨ دولة اسيوية اهتمت بتقليل عوائق التجارة بين دولها .
٣. الاتحاد الاوربي (EU) .
صمم في اوربا لازالة كل العوائق التجارية ضمن اوربا وخلق سوق موحدة اضافة الى وضع عملة موحدة لجميع الدول الاعضاء [(١٢) دولة] تمثلت باليورو .
٤. منظمة التجارة العالمية (WTO) .
حفزت التجارة بطرق مختلفة مثل ازالة عدد من حصص الاستيراد ، وقللت الاعانات الزراعية ، وضعت القيود على التجارة الدولية في الخدمات (المصارف ، التأمين ، الحسابات) .
ان جميع هذه الاتفاقيات رفعت من حجم التجارة الدولية بحوالي ٩% على الاقل .
وقد اتخذت الدول النامية تحرير التجارة ، منذ بداية الثمانينات كجهد لتوسيع وتنويع انتاجها وصادراتها . كما ان مجموعة الاجراءات الهيكلية التي تم تبنيها بسبب توفير التمويل من قبل المؤسسات المالية المتعددة . وخاصة IMF ، شجعت الاستيرادات والصادرات تحت مستويات منخفضة من الحواجز والعوائق التجارية واهم السمات الاساسية للتحرر التجاري هي :
١. ازالة حصص الاستيراد **Import quota** والقيود الكمية الاخرى .
٢. التخفيض المتلاحق **Subsequent** والمستمر لتعريفات الاستيراد والتشوه الحاصل في معدلاتها .
٣. ازالة او تخفيض ضرائب الصادرات .
ومع قيام التجارة العالمية فقد تغيرت ملامح الاقتصاد العالمي من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة بين عدد من البلدان ومع ميلاد هذه المنظمة التي تظم ١٤٢ دولة اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحديث الذي يتسم بهيمنة النظام الراسمالي بمبادئه والياته .

المبحث الثاني

أهم الآثار الاقتصادية لتحرير التجارة :

- قد يفرض التحرر التجاري العديد من الامور والاثار الاقتصادية والتي قد ترتبط به وبشكل مباشر او غير مباشر واهمها ما يلي :-
١. ان تحرير نظم التجارة يعني استخدام الموارد الاقتصادية وفقاً لفرصة تكاليفها البديلة لتمييز كل دولة بانتاج السلع التي تمتاز بكثافة ورخص عواملها الانتاجية اي ظهور ،

- ما يسمى بالميزة النسبية وتزايد الصادرات من هذه السلع ، الا ان ذلك قد يبقي حصتها من الصادرات العالمية متوازماً سبب تدني الكفاءة الانتاجية مقارنة بالدول المتقدمة التي تتميز بالتقدم التكنولوجي .
- كما ان التوسع في الصادرات لا يتحقق اذا لم يترافق مع توسيع القدرة او الطاقة الانتاجية اذ يتطلب ذلك هيكل انتاجي حديث وواسع والاستثمار في توسيع الطاقة الانتاجية يعتمد على حجم الاستيراد او القدرة على الاستيراد الذي يتسم بمحدوديته في البلدان النامية اذن فان توسيع الاستثمار والانتاج يرتبط بحجم التجارة الخارجية .
٢. ان سياسات تحرير التجارة تشجع التحول نحو الانتاج كثيف راس المال ومؤدياً الى تغييرات وتحركات في العمال بين القطاعات الاقتصادية وبسبب تغييرات الطلب على العمل الماهر والعمل غير الماهر الذي يشجع الهجرة ويؤدي الى ارتفاع او تزايد الفجوة او التفاوت في توزيع الدخل بين الافراد^(٥) .
٣. في ظل التخصص في تصدير السلع التقليدية التي تتميز بها الدول النامية ذات الاسعار المنخفضة مقارنة بالمستوردات من السلع الصناعية المتطورة ذات الاسعار المرتفعة فان ذلك قد يعني استمرار الجوع للمديونية وراس المال الاجنبي بسبب استمرار العجز في ميزان المفعوعات .
٤. توسع حرية التجارة من حجم السوق ، فمن الصعب تحقيق ربحية مرتفعة في ظل محدودية السوق المحلية لان ذلك سيؤدي الى ارتفاع متوسط الكلفة مع زيادة الانتاج بسبب انخفاض وفورات الحجم ، وقد يعني ذلك ارتفاع الاسعار .
- وعلى العكس من ذلك فان حرية التجارة قد تؤدي الى زيادة المنافسة وتقليل الاسعار وتقليل الاحتكار ، اضافة الى انها قد تجذب الاستثمارات الاجنبية للداخل ، الا ان ذلك قد لا يتحقق في حالة عدم توفر المناخ الاستثماري الملائمة والبيئة الاقتصادية المستقرة .
٥. ان التحرر التجاري قد يحفز التوسع في الصادرات والمنافسة وانتاج السلع المصنعة وذلك يعني انها تقود الى تنويع الانتاج وتقليص التركيز في الانتاج والصادرات^(٦) .

ان تحرير التجارة ليس العامل الوحيد المؤثر على الاداء الاقتصادي للدول فالدول تختلف من حيث وفرة الموارد الطبيعية ومستوى التنمية الاولى ، والطاقة التصديرية ودرجة الانفتاح اضافة الى السياسات الاقتصادية ، لذلك فان اثرها متباين من دولة لاخرى .

الفصل الثاني

المبحث الاول

التنمية البشرية المستدامة (مفهومها ومتطلباتها) :-

لقد عرفت التنمية المستدامة لأول مرة بانها التنمية " التي تفي باحتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرة الاجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها " .

او انها عملية توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال بناء الراسمال الاجتماعي بحيث تتم تلبية احتياجات الاجيال الحالية باكبر قدر ممكن من لانصاف دون المساس بحقوق الاجيال القادمة .

فالتنمية المستدامة تجمع بين ثلاث محاور من محاور التنمية فهي تضيف الى عناصر التنمية ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري اذ انها تجعل الناس محور التنمية وجوهرها واتاحة امكانية متساوية للجميع للحصول على الفرص الانمائية الان وفي المستقبل^(٧) .

ومن هنا لا يمكن تصور تحقيقها دون توفير بيئة مساعدة على التنمية فلا بد من السعي لخلق تغذية متبادلة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، واستغلال الموارد المتجددة وتحديد الموارد غير المتجددة النادرة .

وللتنمية المستدامة عناصر تحدد جوهرها من خلال عدة ابعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية تتمثل بما يلي :-^(٨)

- ثبات عدد السكان
 - نقل التكنولوجيا
 - الاستخدام الكفوء للموارد
 - منع التلوث
 - تحديد النظم والحدود البيئية
 - تحسين اقتصاد السوق
 - التعلم
 - الوعي وتغيير الاتجاهات
 - التغييرات الاجتماعية والاخلاقية
- وفي تحديد اخر لاهم متطلبات التنمية المستدامة يرى البعض انها تتطلب :^(٩)
- نظاماً اقتصادياً قادراً على احداث فوائض ومعرفة فنية قائمة على اساس الاعتماد الذاتي .
 - نظاماً اجتماعياً يقدم الحلول للتوترات الناجمة عن التنمية غير المتوازنة .
 - نظاماً انتاجياً يحترم واجب الحفاظ على القاعدة البيئية للتنمية .
 - نظاماً تكنولوجياً يبحث باستمرار عن حلول جديدة .
 - نظاماً دولياً يراعي الانماط المستدامة للتجارة والتمويل
 - نظاماً ادارياً مرناً يملك القدرة على التصحيح الذاتي .
- فهي تنمية تلبى حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال القادمة في تلبية احتياجاتها .

وفيما يتعلق بالنظام الاقتصادي ينبغي الاهتمام (بقطاع التصنيع) بحيث يجب زيادة كفاءة تصميم المنتج وزيادة كفاءة عمليات التصنيع والرقابة على الجودة ويستلزم اجراء اصلاحات في القطاعين الزراعي والتجاري وكذلك الاستخدام الامثل للطاقة .

المبحث الثاني

التنمية المستدامة والعولمة :

ان العولمة وازالة الحدود واختفاء منطوق الحواجز الاقتصادية وسقوط منطوق الحدود الجغرافية ادى الى انشاء المساوي على نطاق واسع وبسرعة كبيرة وازداد معها انخفاض مستويات التنمية لملايين البشر . فان دمج الاسواق العالمية باسواق البلدان النامية يعني تهميش دور الاخيرة لانها لاتتمتع بقدرة تنافسية عالية وهذا على حساب الرعاية الاجتماعية وزيادة البطالة والتي تتناقض مع اهم اسس التنمية البشرية المستدامة والمتمثلة بالعنصر البشري^(١٠)

وان اعتماد الية السوق والاستثمارات الخاصة قد لا يؤدي الى الاهتمام بحماية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية الا من خلال وضع برامج للتدخل الحكومي وفي ظل اقتصاد عالمي مفتوح يؤثر التفاعل بين النظم الاقتصادية والطبيعية على عمليات التحويل (في مضمون النمو) على مستوى الاقاليم لان الحاجات الاقتصادية لأحد الاقاليم قد تسفر عن مشكلات تتعلق بالمساواة والرفاهية البشرية . ففي الدول النامية قد يؤدي تصدير الموارد الطبيعية الى تضائل الاراضي والموارد الطبيعية المتاحة اللازمة لدعم السكان المحليين وتركيز الثروات الناجمة عن الصادرات في ايدي اعداد قليلة نسبياً من الافراد اذن ظاهرة ميل معدلات التبادل التجاري الدولي لغير صالح البلدان النامية ادت الى تعميق التفاوت وزيادة النقل الصافي للموارد باتجاه البلدان المتقدمة كما ان سيطرة الدول المتقدمة على التكنولوجيا المتطورة اتاح لها التحكم بتجارة العديد من السلع الصناعية المتطورة ذات القيمة المتطورة .

ان هذه التكنولوجيا الحديثة تستغني عن العمالة الكثيفة التي كانت تتطلبها الصناعة الآلية الكبيرة ومن ثم اصبحت مصدر اساسياً للبطالة التي صارت الان بطالة هيكلية وليست دورية كما تتجلى ذلك ايضاً في ظاهرة التبعية التكنولوجية التي تتسع وتعم وخصوصاً في صورة التبعية المعلوماتية التي تمثل خطورة شديدة على هوية الاقطار النامية^(١١) .

لذا فان مفهوم التنمية المستقلة يتحقق بقدر كبير من الاعتماد على الذات من خلال تكامل قطاعي وخاصة (الزراعي الصناعي) ، فقد تركزت شركات المتعددة الجنسية على الصناعات المكملة لنشاطات الشركات الام ذات القدرة التنافسية العالية مستفيدة من مزايا الاجور والضرائب والمواد الخام ولم تخلق ارتباطات امامية وخلفية للدولة المضيفة مما خلق الازدواجية التي تمثل اهم عقبات التنمية ، فالعالم بحاجة الى مؤسسات دولية جديدة تسعى الى تحقيق ما يلي :^(١٢)

- ١ . تقسيم عادل للسوق الدولية للسلع والخدمات وفق استراتيجية دولية للتنمية .
- ٢ . تمويل التنمية المتوازنة في دول العالم الثالث .
- ٣ . تحقيق التوازن بين التصنيع من اجل التنمية .
- ٤ . توزيع مكاسب نظام النقد الدولي على الشركاء كافة في الاسرة الدولية .

لذلك يمكن القول ان التنمية المستدامة تتطلب العديد من الاصلاحات الاساسية المتعلقة بعلامات النظام الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بزيادة كفاءة الانتاج ورقابة الجودة وربطها بالاصلاحات المتعلقة بالقطاعين الزراعي والتجاري واستخدام الاساليب الكفوءة في استخدام الموارد الاقتصادية وادراج حماية النظام الطبيعي والبيئة ضمن الاقتصاد الكلي من خلال التحول في استخدام اشكال الطاقة وبالشكل او بالصورة المثلى التي تحقق اهداف التنمية والتي ترافق السياسات الاقتصادية في تحقيق ذلك .

الفصل الثالث

حرية التجارة والتنمية المستدامة (دراسة قياسية) :

للتنمية المستدامة مؤشرات مختلفة ومتعددة من حيث الأبعاد والمضمون إذ انها تمتلك اوجه متعددة اقتصادية واجتماعية وبيئية كما ذكرنا ، حيث انها عملية تفاعلية فقد نجد ان تحسين الخدمات الصحية والتعليمية ومشاركة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية ورعاية البيئة لاتقل اهمية لتحقيق التنمية المستدامة عن المبادئ الاقتصادية .
الا اننا في مجال هذا البحث سيتم التركيز على بعض المؤشرات الاقتصادية لربطها بمستوى التحرر التجاري لبعض البلدان العربية لتوضيح اثر الاخير على اهم مرتكزات التنمية المستدامة .

واهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة هي : (١٣)

١. نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .
٢. حصة الاستثمار الاجمالي من الناتج المحلي الاجمالي .
٣. نسبة صادرات السلع والخدمات الى استيرادات السلع والخدمات .
٤. رصيد الحساب الجاري من الناتج المحلي الاجمالي .
- الدين الى الناتج المحلي الاجمالي .

اما مؤشرات تقييم درجة التحرر التجاري في الاقتصاد فتتمثل بما يلي :

١. معدل الاستيراد الى الناتج المحلي الاجمالي .
٢. حصة العائد من التعريفات الاستيرادية الى العوائد الحكومية .

وسيتم اعتماد المؤشر الاول وهو نسبة الاستيراد الى الناتج المحلي الاجمالي $\left(\frac{M}{GDP}\right)$ ويعني هذا المؤشر انه كلما ازدادت هذه النسبة في فترة زمنية معينة ازدادت درجة التحرر الاقتصادي لهذه الدولة قيد الدراسة .

ولغرض بناء نموذج قياسي فقد تم اختيار مؤشرين من المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة هي (حصة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي) (ونسبة صادرات السلع والخدمات استيرادات السلع والخدمات) بوصفها متغيرات تابعه في ثلاث دول عربية هي (مصر ، السعودية ، الاردن)

ويعزى سبب اختيار هذين المؤشرين الى ان المؤشر الاول يمثل الاتفاق على الاضافات الى الاصول الثابته للاقتصاد كنسبة من الانتاج المحلي الاجمالي لذى فهو يقيس نسبة الاستثمار الاجمالي الى الانتاج ، اما بالنسبة للمؤشر الثاني فهو يبين قدرة البلد على الاستمرار في الاستيراد^(٤) .

اما المتغير المستقل فيمثله كما اشرنا نسبة الاستيراد الى الناتج المحلي الاجمالي حيث نقيس درجة التحرر الاقتصادي ، وسيتم اعتماد السلسلة الزمنية كل من المتغيرات التابعه والمتغير المستقل للمدة (١٩٩٩-٨٠) لمصر والمدة (١٩٩٨-٨٠) لكل من السعودية والاردن ، في التحليل ، وباعتماد طريقة المربعة الصغرى للوصول الى العلاقة بين كل من المتغيرات المعتمدة والمتغير المستقل من خلال استخدام البرنامج الجاهز (STATEGRAPH) . وللحصول على افضل التقديرات تم تقدير النماذج بصيغ مختلفة منها الدالة الخطية والدالة اللوغارتمية المزدوجة والنصف لوغارتمية ، ونتيجة لتقارب النتائج في جميع الدول فقد تم اختيار الدالة الخطية لقياس العلاقة بين كل من تحرر التجارة والتنمية المستدامة في كل مصر والسعودية والاردن .

المبحث الاول : مصر

النموذج الاول

يوضح اثر الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي متغير مستقل (X) على نسبة الصادرات من السلع والخدمات الى الاستيرادات كمتغير تابع (X_1) وفقاً للدالة الخطية التالية :

$$X_1 = a + bX + U$$

$$X_1 = 0.776 - 0.219X$$

$$t(5.305) (0.468)$$

$$f = 0.219 \quad R^2 = 1.20$$

حيث يلاحظ من النتائج اعلاه ان للتحرر الاقتصادي اثر سلبي على التنمية المستدامة وهذا يطابق مع ما ذكرناه في المبحث الثاني من هذا الفصل حيث نلاحظ ان قيمة t لمعامل الانحدار تساوي (٠.٤٦٨) وهي اقل من الجدولية البالغة (١.٨٩) عند مستوى معنوية (٠.٥٥) وهذا يعني ان عند زيادة درجة التحرر الاقتصادي بمقدار وحدة واحدة فانه سوف

يؤدي الى انخفاض مستوى التنمية المستدامة بمقدار (٠.٢١٩) وهذا ما تؤكدته كل من قيمة معامل التحديد R^2 والبالغة (١.٢٠) وقيمة F البالغة (٠.٢١٩) ، حيث ان قيمة معامل التحديد تشير الى ان هناك متغيرات اخرى له تأثير كبير في تحقيق التنمية المستدامة ، اما قيمة F فهي تشير الى زيادة درجة التحرر الاقتصادي يؤدي الى انخفاض نسبة صادرات البلد الى استيراداته وبالتالي انخفاض مستوى التنمية المستدامة .

النموذج الثاني :-

يوضح اثر الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي متغير مستقل (X) نسبة الاستثمار الاجمالي الى الانتاج الاجمالي المحلي متغير معتمد (X_2) ووقف للدالة الخطية ايضاً :

$$X_2 = a + bX$$

$$X_2 = 0.137 - 0.371X$$

$$t(2.876) (2.418)$$

$$f = 5.848 \quad R^2 = 24.52$$

حيث نلاحظ من النتائج اعلاه ان الحال لا يختلف بالنسبة للتاثير السلبي للتحرر الاقتصادي في تحديد مستوى التنمية المستدامة حيث ارتبط التحرر الاقتصادي بعلامة سلبية مع التغيرات في نسبة الصادرات الى الاستيرادات من خلال الاشارة السالبة لمعامل الانحدار (الميل) (-٠.٣٧١) حيث ان زيادة التحرر الاقتصادي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تناقص مستوى التنمية المستدامة بمقدار (٠.٣١٧) وهذا يطابق ايضاً لما ذكر في المبحث الثاني من هذا الفصل ان هذا التاثير السلبي هو تأثير معنوي وهذا ما تؤكدته قيمة t المحسوبة والبالغة (٢.٤١٨) وهي اكبر من الجدولية والبالغة (١.٢٤) عند مستوى معنوية (٠.٠٥) كما تشير قيمة f المحسوبة والبالغة (٥.٨٤٢) الى معنوية النموذج وهي اكبر من نظيرتها الجدولية والبالغة (٤.٨٤) عند مستوى معنوية (٠.٠٥) .

المبحث الثاني : السعودية

النموذج الاول

$$X_1 = a + bX$$

$$X_1 = 1.069 - 0.787X$$

$$t = (13.191) (3.725)$$

$$f = 13.878 \quad R^2 = 44.94$$

ان نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي يرتبط بعلاقة سلبية مع تغيرات نسبة الصادرات من السلع والخدمات الى الاستيرادات ، وهذا الاثر السلبي يتضح من خلال ميل معادلة الانحدار والبالغة (-٠.٧٨٧) وهذا ينسجم مع ما جاء في المبحث الثاني حيث ان زيادة درجة التحرر التجاري يؤدي الى انتشار المساوي على نطاق واسع وبسرعة كبيرة ويزداد

معها انخفاض مستويات التنمية المستدامة حيث ان دمج الاسواق العالمية باسواق البلدان النامية يعني تهميش دور الاخيرة لانها لا تتمتع بقدرة تنافسية عالية وهذا على حساب تحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية .

ان هذا التأثير السلبي للتحرر الاقتصادي هو تأثير معنوي وهذا ما نلاحظ من خلال قيمة t المحسوبة والبالغة (3.725) وهي اكبر من الجدولية (1.89) عند مستوى معنوية (0.05) .

كما تشير قيمة f المحسنة والبالغة (13.878) الى معنوية النموذج هي ايضاً اكبر من الجدولية والبالغة (8.07) عند مستوى معنوية (0.05) كما ان القوة التفسيرية للنموذج تبين ان المتغير المستقل يفسر 44% من الانحرافات التي تحدث في المتغير التابع .

النموذج الثاني :

$$X_2 = a + bX$$

$$X_2 = 0.142 + 0.792X$$

$$t(5.465) (0.145)$$

$$f = 0.021 \quad R^2 = 0.12$$

بالرغم ان النتائج اعلاه تبين ان نسبة الاستيراد الى الناتج المحلي الاجمالي التي تقيس درجة التحرر التجاري ترتبط بعلاقة ايجابية مع نسبة الاستثمار الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي الا ان هذا الارتباط هو ارتباط غير معنوي وهذا ما تؤكد كل من قيمة t المحسوبة والبالغة (0.145) وهي اقل من الجدولية (1.89) عند مستوى معنوية (0.05) .

قيمة ميل الانحدار b والبالغة 0.792 حيث ان زيادة درجة التحرر التجاري تؤدي الى زيادة بطيئة جداً في نسبة الاستثمار الى الانتاج كما تشير قيمة f المحسوبة والبالغة 0.021 الى عدم معنوية النموذج وهي اقل من الجدولية البالغة 8.97 .

ان قيمة معامل التحرر البالغة (0.12) تشير الى ضعف القوة التفسيرية للنموذج وهذا يعني ان المتغير المستقل X لا يفسر سوى 12% من الانحرافات في المتغير المعتمد وان هناك عوامل هي اكثر تأثيراً في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: الاردن

النموذج الاول

$$X_1 = a + bX$$

$$X_1 = 0.799 - 0.258X$$

$$t(4.158) \quad (1.053)$$

$$f = 1.109 \quad R^2 = 6.12$$

في الاردن نلاحظ من خلال النموذج اعلاه ان للتحرر الاقتصادي اثر سلبي على التنمية المستدامة متمثلة بنسبة الصادرات من السلع والخدمات الى الاستيرادات وهذا الاثر السلبي نلاحظه من خلال الاشارة السالبة لمعلمة الميل (٠.٢٥٨) وهذا كما ذكرنا يدل على ان زيادة درجة التحرر الاقتصادي يؤدي الى انخفاض مستويات التنمية المستدامة وذلك ناتج عن القوة التنافسية العالية للبلدان المتقدمة مقارنة بهذه البلدان النامية حيث ازالة الحواجز بين الدول سوف تؤدي الى انتشار المساوي وبالتالي على كافة الاسعار الاقتصادية والاجتماعية وما يترتب عليها من انخفاض مستويات التنمية . وان ما يؤكد هذا الامر السلبي هو عدم معنوية النموذج من خلال قيمة كل من t المحتسبة والبالغة (١.٠٥٣) وهي اقل من الجدولية البالغة (١.٧٠) عند مستوى (٠.٠٥) ولاختبار عدم معنوية النموذج ككل نلاحظ ان قيمة F تساوي (١.١٠٩) وهي اقل من الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) .

النموذج الثاني :

$$X_2 = a + bX$$

$$X_2 = 0.114 - 0.512X$$

$$t(1.259) \quad (4.450)$$

$$f = 19.005 \quad R^2 = 53.81$$

ان قيمة T المطلقة هي (٤.٤٥٠) هي اكبر من الجدولية البالغة (١.٧٠) عند مستوى معنوية (٠.٠٥) وهذا يعني ان الاثر السلبي للتحرر الاقتصادي بالنسبة للتنمية المستدامة هو اثر معنوي . حيث ان زيادة درجة التحرر الاقتصادي نسبة وحدة واحدة تؤدي الى انخفاض مستوى التنمية بمقدار (٠.٥١٢) وهذا يطابق لما ذكرنا ايضاً . وتشير قيمة F المحتسبة والمساوية (١٩.٨٠٥) الى معنوية النموذج ككل وهي اكبر من الجدولية البالغة (٨.٠٧) عند مستوى معنوية (٠.٠٥) . كما ان قيمة معامل التحديد (٥٣.٨١) تدل على ان المتغير المستقل يفسر ٥٣% من الانحرافات في المتغير التابع اي ان للتحرر الاقتصادي اثر على نسبة الاستثمار الى الانتاج في الاردن .

خلاصة :

في ضوء ما تقدم يتضح ان هناك اثر سلبي لحرية التجارة على التنمية المستدامة بشكل عام وفي جميع الدول المختارة وان اختلفت قوة هذه العلاقة من دولة الى اخرى

والسبب في ذلك يعود الى اختلاف السياسات الاقتصادية لهذه الدول وهذا ما نلاحظه من خلال الاتي :

- أ. في مصر كان النموذج الثاني الذي يستند الى مؤشر الاستثمار الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للتنمية المستدامة هو اكثر معنوياً من النموذج الاول وذلك لان سياساتها الاقتصادية اكثر اتجاهاً نحو الاستثمارات وخاصة الاستثمارات السياحية وما الى ذلك من اثار على التنمية المستدامة ، اضافة الى انفتاحها المتزايد نحو الاستثمارات الاجنبية .
 - ب. اما في السعودية فكان النموذج الاول الذي يستند الى مؤشر الصادرات من السلع والخدمات الى الاستيرادات من السلع والخدمات مؤشر للتنمية المستدامة هو اكثر معنوياً اقتصادياً وقياساً احصائياً من النموذج الثاني وذلك لانها تعتمد على التجارة الخارجية نسبياً وخاصة على النفط في التوجهات الاقتصادية لسياستها .
 - ج. الاردن هي الاخرى كان النموذج الثاني الاكثر معنوية لتوضيح الاثر السلبي لحرية التجارة على التنمية المستدامة وهذا ناتج من تزايد الاستثمارات نسبة الى التجارة الخارجية .
- وكان الاثر السلبي الحرية التجارة على التنمية المستدامة اكثر وضوحاً في الاردن وذلك لكون ان اغلب استيراداتها من السلع الغير مرغوب بها وان الشركات متعدية الجنسية قد تجذب معها تكنولوجيا غير ملائمة لرفع مستويات التنمية المستدامة .

الهوامش والمصادر :

١. صندوق النقد الدولي / افاق الاقتصاد العالمي / واشنطن / ١٩٧٧ / ص ١٣٧
٢. نفس المصدر / ص ٨٧
٣. اسامة عبد المجيد العاني / منظمة التجارة العالمية واثرها على الاقتصادات العربية / مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي / ع ٦ و ٧ / ص ١١٥

4. Arthur Dsullivan and steven M . Sheffrin /Macroeconomics / prentice – wau / USA / 1998 / P.338 .

5. نفس المصدر/ ٣٣٧ p.

6. Escw A , Economic: diversification in theoil-producing contries/ UN / newyork , 2001 P.1

٧. راند شهاب احمد / تأثير الحصار الاقتصادي على التنمية البشرية المستدامة في العراق / رسالة ماجستير / الجامعة المستنصرية / ١٩٩٩ / ص ١٢

٨. ف دوجلاس موسى / ترجمة بهاء شاهين / مباديء التنمية المستدامة / الدارالدولية للاستثمارات الثقافية / القاهرة ١٩٩٧ / ص ١٨ – ص ١٩ .

٩. عدنان ياسين مصطفى التنمية المستدامة بين ايدولوجيا الشمال ومازق الجنوب (رؤية سوسيولوجية) / دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي / بيت الحكمة ١١-١٤ شباط / ٢٠٠٠ / ص ٢٣٣ .

١٠. حميد الجميلي / العولمة واشكالية تحقيق التنمية البشرية المستدامة / دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي / بيت الحكمة ١١-١٤ شباط / ٢٠٠٠ / ص ١٩٥ .

١١. همام راضي الشماع / التنمية اللامتوازنة في ظل العولمة وآليات استلاب الموارد / دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي / بيت الحكمة ١١-١٤ شباط / ٢٠٠٠ / ص ٢٠٨ .

١٢. نفس المصدر / ص ٢١٤ .

١٣. الاسكوار / تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوار / الامم المتحدة / نيويورك / ٢٠٠١ / ص ٩ .

جدول رقم (١) // مؤشرات مختارة

مصر

السنة	نتاج محلي اجمالي	استيرادات	استثمار	صادرات
١٩٨٠	١٥ . ٤٧٠	٦ . ٤١٠	١٢ . ٥٤٩	١٤ . ٣٢٢
١٩٨١	١٧ . ١٥٠	٧ . ٣٦١	٢ . ٩٤١	٥ . ٣٠٧
١٩٨٢	٢٢ . ٤٦٥	٨ . ٥٠٤	٣ . ٥٨٤	٥ . ٩١٣
١٩٨٣	٢٦ . ٤٢٤	٨ . ٩٨١	٤ . ١٦٠	٦ . ١٥٩
١٩٨٤	٣١ . ٦٩٣	١٠ . ٣٦٧	٤ . ٩٥٧	٦ . ٣٨٧

٦.٥٩٧	٥.٦٦٨	١٠.٦٣٦	٣٧.٤٥١	١٩٨٥
٦.٠٣٤	٦.٤٦٢	٩.٨٣٧	٤٤.١٣١	١٩٨٦
٦.٤٧٦	٧.٣٥٠	١١.٧٤٠	٥١.٥٢٦	١٩٨٧
١٠.٧٠٠	٨.٦٠٠	٢١.٧٠٠	٦١.٦٠٠	١٩٨٨
١٣.٨٠٠	٩.٧٠٠	٢٤.٢٠٠	٧٦.٨٠٠	١٩٨٩
١٩.٤٠٠	١٠.٨٥٠	٣١.٤٠٠	٩٦.١٠٠	١٩٩٠
٣١.٠٠٠	١٢.٤٥٠	٣٩.٨٠٠	١١١.٢٠٠	١٩٩١
٤٠.٤٠٠	١٤.٥٠٠	٤٤.٣٠٠	١٣٩.١٠٠	١٩٩٢
٤٣.٥٠٠	١٦.٥٠٠	٤٨.٢٠٠	١٥٧.٣٠٠	١٩٩٣
٤٠.١٠٠	١٨.٠٠٠	٤٩.٢٠٠	١٧٥.٠٠٠	١٩٩٤
٤٥.١٠٠	٢١.٥٠٠	٤٩.٨٠٠	٢٠٥.٠٠٠	١٩٩٥
٤٨.٤٥٠	٢٣.٦٠٠	٥٩.١٠٠	٢٢٨.٠٠٠	١٩٩٦
٥١.٧٠٠	٢٦.٠٥٠	٦٣.٨٠٠	٢٥٦.٢٥٠	١٩٩٧
٤٧.٢٠٠	٢٨.٢٥٠	٦٥.٣٠٠	٢٨٠.٢٢٠	١٩٩٨
٤٨.٤٤٠	٣٠.٤٢٠	٧٣.٧٠٠	٣٠٢.٣٠٠٠	١٩٩٩

IMF – INTER National financial – statistics YEAR BOOK , 2000
PP426-427

تم احتساب نسبة الصادرات الى الاستيراد X_1 ونسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي X_2 ونسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي X من قبل الباحثين بالاعتماد على البيانات من الملاحق (١ ، ٢ ، ٣)

جدول رقم (٢)
مؤشرات مختارة
السعودية

صادرات	استثمار	استيرادات	ناتج محلي اجمالي	السنة
٣٦٨.٤٣	١٠٦.٣٨	١٥٧.٤٦	٥٢٠.٥٩	١٩٨٠
٣٥٤.٩٢	١٢٢.٣١	١٨٧.٧٦	٥٢٤.٧٢	١٩٨١
٢١٩.٤٥	١١٥.٤٥	١٩٥.٢٦	٤١٥.٢٣	١٩٨٢
١٦٧.١٨	١٠٣.٢٣	١٨٦.٤١	٣٧٢.٠٢	١٩٨٣
١٤٥.٥٣	٩٦.٤٩	١٩٠.٦٤	٣٥١.٤٠	١٩٨٤

١١٣.١٦	٧٦.٣١	١٣٧.٨٩	٣١٣.٩٤	١٩٨٥
٨٥.٩٩	٦٦.١٤	١١٥.٢٤	٢٧١.٠٩	١٩٨٦
٩٩.٠٥	٦٥.٢٠	١١٩.١٧	٢٧٢.٤٥	١٩٨٧
١٠٣.٠٨	٥٦.٩٢	١١٤.٤٠	٢٢٥.١٥	١٩٨٨
١١٨.٢١	٦٠.٤١	١١٦.١٥	٣١٠.٨٢	١٩٨٩
١٨١.١٣	٧٣.٨٠	١٤١.٦٩	٣٩١.٩٩	١٩٩٠
١٩٧.٢٨	٨٦.٥١	١٨٢.٨٤	٤٤٢.٠٤	١٩٩١
٢٠٧.٨٧	٩٣.٩٨	١٨١.٨٣	٤٦١.٤٠	١٩٩٢
١٧٩.٤٠	٩٨.٤٥	١٦٤.٨٧	٤٤٣.٨٤	١٩٩٣
١٨١.٨٩	٨٤.٢١	١٢٧.٦٦	٤٥٠.٠٣	١٩٩٤
٢٠٩.٣٧	٩٣.٥٦	١٤٦.١٨	٤٧٨.٦٥	١٩٩٥
٢٤٦.٤	٩٠.٧٦	١٥٨.٦٨	٥٢٩.٢٥	١٩٩٦
٢٥١.١٩	١٠٢.٣٩	١٦٨.٤٥	٥٤٨.٦٢	١٩٩٧
١٧٠.٧٠	٩٧.٠٣	١٤٧.٦٨	٤٨٠.٧٧	١٩٩٨

IMF , I F S Y . , Ibid PP 852- 853 .

جدول رقم (٣)
مؤشرات مختارة
الأردن

صادرات	استثمار	استيرادات	ناتج محلي اجمالي	السنة
٤٤٢.٠	٤٥٢.٩	٩٦١.٧	١١٥١.٢	١٩٨٠
٥٨٨.٥	٦٧٢.٦	١٣٩٢.٧	١٤٢٦.٧	١٩٨١
٦٧٠.٢	٦٢٦.٩	١٥٥٥.٧	١٧٠١.١	١٩٨٢
٦٣٩.٦	٥٣٥.٩	١٤٥٣.٢	١٨٢٨.٧	١٩٨٣
٧٤٦.٣	٥٢٦.٨	١٥١٩.١	١٩٨١.٤	١٩٨٤
٧٨١.٥	٣٨٤.٨	١٥٠٢.٧	٢٠٢٠.٢	١٩٨٥
٦٣٤.١	٤٠٩.٣	١١٩٩.٥	٢١٦٣.٦	١٩٨٦
٧٥٦.٢	٤٤٨.٥	١٣١٩.٧	٢٢٠٨.٦	١٩٨٧
١٠٢٠.٨	٥١٣.٤	١٥١٩.٧	٢٢٦٤.٤	١٩٨٨
١٣٥٩.٣	٥٥٤.١	١٨٠٤.٥	٢٣٧٢.١	١٩٨٩
١٦٥٢.١	٦٩٤.٠	٢٤٧٤.٣	٢٦٦٨.٣	١٩٩٠

١٦٩٧.٦	٦٧٨.٠	٢٣٦٢.٦	٢٨٦٨.٣	١٩٩١
١٨١٩.٩	١.٠٤٩.٢	٢٩٧٤.٧	٣٥٣٧.١	١٩٩٢
١٩٦٢.١	١٣٠.٣.٥	٣١٥١.٧	٣٨٥٨.٧	١٩٩٣
٢.٠٩٣.٤	١٣٩١.٠	٣١٠٧.٦	٤٢٤٦.٩	١٩٩٤
٢٤٣٨.٥	١٣٩٥.١	٣٤٣٥.٢	٤٥٦٠.٨	١٩٩٥
٢٥٩٧.٢	١٤٤٥.٣	٣٨٣٩.٩	٤٧١١.٠	١٩٩٦
٢٥٣٢.٨	١٣٢٥.١	٣٦٧٦.٧	٤٩٤٥.٨	١٩٩٧
٢٥١٥.٧	١١٨٢.٩	٣٦٠٨.٧	٥١٨٠.٠	١٩٩٨

IMF , I FSY . , Ibid , PP594 . 595

مشكلة المديونية الخارجية الأسباب والآثار

أ.م.د. فلاح حسن
ثويني
كلية الإدارة والاقتصاد

مقدمة

بلغت المديونية الخارجية للعالم اجمع في عام 2004 مبلغا مقداره (14) ترليون دولار تقريبا ، وفي الوقت نفسه بلغت ثروة (7) ملايين شخص في أنحاء العالم (28.8) ترليون دولار .

وعلى مستوى وطننا العربي بلغت المديونية الخارجية في عام 2003 نحو (147) مليار دولار، في الوقت الذي بلغت فيه ثروة ستة من الحكام العرب (100) مليار دولار. في ضوء هذا التفاوت الكبير في الموارد المالية بين الأغنياء والفقراء تصبح المديونية الخارجية حقاً مشكلة دولية تعاني منها البلدان المحدودة الموارد حيث تعجز مواردها الداخلية والخارجية عن تغطية متطلبات التنمية الاقتصادية.

وإذا كانت المديونية الخارجية تشمل البلدان المتقدمة اقتصادياً والنامية فإن المتضرر الأكبر هي البلدان النامية لأن اقتراضها غالباً ما يولد ديون جديدة وأعباء جديدة لخدمة هذه الديون. حيث تساهم العوامل الداخلية والخارجية بزيادة وتفاقم هذه المديونية وتتحمل البلدان النامية جراء ذلك تكاليف اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة .

ويهدف البحث الى تحديد الكيفية التي تتكون فيها المديونية الخارجية والآثار التي تترتب عليها من خلال التحليل الاقتصادي لطبيعة العلاقة بين المديونية الخارجية وعدد من المتغيرات الاقتصادية ، فضلاً عن تحديد تطورات اتجاهات المديونية الخارجية على المستوى الدولي والإقليمي والعربي .

ويستند البحث على فرضية تتجسد في مجموعة تساؤلات تثار على الدوام وهي :
لماذا تتعرض البلدان النامية الى مشكلة المديونية الخارجية ؟ هل بسبب العجز المؤقت في السيولة ؟ (نقص في الموارد من العملات الأجنبية) أم هي حالة إفلاس دائمة ؟ (عدم القدرة على الدفع والوفاء بالديون) .

ومن اجل البحث عن إجابات على تلك الأسئلة فقد تم تقسيم البحث الى الفقرات التالية :
أولاً:- الإطار المفاهيمي للمديونية الخارجية.
ثانياً:- التحليل الاقتصادي للمديونية الخارجية.
ثالثاً:- العوامل التي ساهمت في تزايد المديونية الخارجية.
رابعاً:- المديونية الخارجية ، والسيولة والإفلاس.
خامساً:- التطورات في أرصدة المديونية الخارجية في بعض البلدان المتقدمة والنامية والعربية وفي العراق .
سادساً:- الخلاصة والاستنتاج.

أولاً:- الإطار المفاهيمي للمديونية :

يعرف كل من البنك الدولي (WB)، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وبنك التسويات الدولية (BIS)، الدين الخارجي بأنه الألتزام الذي يترتب على المدينين تجاه الدائنين ويتوجب تسديد هذا الدين بالعملات الأجنبية او من خلال السلع والخدمات متضمناً دفع الفوائد او بدون الفوائد.(1)

إما الاقتصادي (Samuelson)، فيعرف الدين بأنه التعبير المحاسبي الذي يعني الزيادة في الموجودات والأنخفاض في المطلوبات، والدين الخارجي (External Debt) هو ما يترتب

بذمة دولة ما تجاه أطراف أجنبية قد تكون حكومات او منظمات دولية او مؤسسات أجنبية، إما الدين الداخلي (Domestic Debt)، هو ما تدين به الدولة لمواطنيها. (2) أي عندما تقرض الدولة داخلياً وتطرح سندات القرض في الداخل بعملتها الوطنية ويتم الأكتتاب فيها من قبل رعايا الدولة والمقيمين فيها سواء كانوا افراداً او وحدات اقتصادية أخرى. (3) كذلك يعرف الدين الخارجي بأنه ((لا يعدو ان يكون سوى مسألة محاسبية في إطار العلاقات الاقتصادية الخارجية، الأ أن عدم التكافؤ في اقتصاديات طرفي الدين وعدم كفاءة إدارته في الزمن المعاصر أساء الى أوضاع الإقراض الأجنبي وسمعة بعض الدول المدينة من جراء عدم قدرتها على الوفاء بالدين او خدمته خلال مدته الزمنية)) . (4)

وأيضاً يعرف الدين العام بأنه ((اتفاق بين طرفين يتعهد بموجبه الطرف المدين عادةً الدولة او أي شخص معنوي عام بتسديد أقساط وفوائد القرض (في حالة القرض الخارجي) او إطفاء سندات القرض مع تسديد فوائده (في حالة القرض الداخلي) خلال فترة زمنية معينة، وابتداءً من تأريخ معين وبفائدة محددة في عقد القرض وبطريقة معينة للسداد متفق عليها بين الطرفين)) . (5) كذلك توجد مفاهيم أخرى للدين (مجموع الدين العام الخارجي القائم في الذمة) والذي يقصد به الدين طويل الأجل الحكومي والمضمون من قبل الحكومة، والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون ، كذلك هناك (الدين العام طويل الأجل) ، وهو الذي يزيد اجله الأصلي او الذي تم تأجيله عن عام واحد والمستحق لغير المقيمين وواجب السداد بعملة أجنبية او سلع وخدمات، أما (الدين العام الخارجي) فيقصد به الالتزام الخارجي المترتب على دين حكومي سواء كان على الحكومة الوطنية او إحدى مؤسساتها. كذلك يتم التمييز بين (الدين المضمون حكومياً) وهو الالتزام الخارجي الذي يكون بذمة المدين الخاص ويكون مضمون السداد من خلال جهة حكومية. و(الدين الخاص غير المضمون) وهو الالتزام الخارجي على مدين خاص غير مضمون من قبل جهة حكومية، وهناك أيضاً (الدين قصير الأجل) الذي يمتد لسنة واحدة او اقل وتعرف هذه الديون القصيرة الأجل بالديون السائرة (Floating Debt) التي تترتب على الاقتراض لتغطية عجز مؤقت في الميزانية العامة. (7)

والدين موضوع البحث هو الدين الخارجي الذي تتعدد مصادر تكوينه من جهات مختلفة مثل حكومات البلدان والمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية وكذلك من خلال المصارف والمؤسسات المالية الخاصة في الأسواق المالية. (8)

وتكون آثار الدين الخارجي السلبية اكثر تأثيراً على البلدان المقترضة وخاصة عندما يكون الاقتراض لأغراض تمويل الأنفاق الاستهلاكي حيث يمثل عبء كبير على ميزان المدفوعات حيث يتطلب الأمر تسديد قيمة القرض والفوائد المترتبة عليه ، وعلى العكس تكون آثار الدين الخارجي ايجابية عندما تزيد من الأنفاق الاستثماري وتشجيع قطاع التصدير وتزيد من الاحتياطات النقدية والتي تؤدي بالتالي الى زيادة الإنتاج والدخل .

ثانياً :- التحليل الاقتصادي للمديونية الخارجية

مدخل:

عندما تعجز الوسائل التقليدية عن مواجهة الأنفاق العام فإن الحكومات تلجأ الى السبل غير التقليدية لمواجهة هذا الأنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري، وعندما تعجز المدخرات المحلية عن سد حاجة المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، تلجأ البلدان الى رأس المال الأجنبي الذي يكون على شكل قروض او استثمارات من اجل تمويل عملية التنمية الاقتصادية. وإذا كان الدين الخارجي هو استحقاق على معظم البلدان إلا ان البلدان النامية هي الأكثر تأثراً بهذا الدين مقارنة بالبلدان المتقدمة اقتصادياً التي تتجه معدلات الاستثمار فيها نحو التزايد باستمرار فضلاً عن كون اقتراض هذه البلدان يكون بعملاتها الوطنية غالباً إضافة الى استقرار النظام السياسي فيها وقد تباينت الآراء في الفكر الاقتصادي التقليدي والحديث بشأن الدين الخارجي ففي الوقت الذي رفض فيه الكلاسيك الاقتراض الخارجي لأنه يمثل تسرباً لموارد الدولة المدينة ولأنه يمثل اقتطاعاً من ارصدة المدخرات، فضلاً عن مساهمة الدين في اتجاه قيمة النقود للانخفاض خاصة في ظل الاتجاهات التضخمية، وما يترتب على الدين من هيمنة اقتصادية وسياسية للدولة الدائنة على الدولة المدينة .

أما الفكر الاقتصادي الكينزي كان له رأي آخر في الدين الخارجي يتمثل في ان الدين يمثل احد أدوات الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي لتحقيق التوازن في الاقتصاد حيث يساهم الدين بسحب السيولة الفائضة كذلك يساهم في تمويل النشاط الاقتصادي في حالة الكساد من خلال زيادة الطلب الكلي (9) .

وفي الواقع فإن تحليل النظرية الاقتصادية سواء التقليدية او الحديثة للدين الخارجي كان يعكس واقع البيئة الاقتصادية الرأسمالية المعروفة بخصائصها التي تختلف كثيراً عن واقع الاقتصادات النامية التي تتسم بانخفاض مقدار الادخارات التي تتطلبها عملية الاستثمار اللازمة لزيادة معدل نمو الدخل، لذلك تتبع حاجة هذه البلدان الى مصادر إضافية لتمويل الاستثمارات الضرورية، واحد هذه المصادر المهمة هو الدين الخارجي، الذي يمكن توضيح الكيفية التي يتكون فيها من خلال التحليلات والعلاقات الاقتصادية التالية :

١- نموذج الفجوتين :

ان زيادة معدلات نمو الدخل (الناتج) تعتمد على حاصل قسمة الاستثمار (I) على معامل

$$\frac{I}{K}$$

رأس المال (K) أي ($\Delta Y = \frac{I}{K}$) ومن ثم فإن زيادة الناتج يمكن ان تتحقق من خلال زيادة مقدار الاستثمار مع بقاء معامل رأس المال ثابتاً او انخفاض معامل رأس المال مع بقاء الاستثمار ثابتاً او زيادة الاستثمار وانخفاض معامل رأس المال في نفس الوقت، ومن المعروف ان ارتفاع قيمة معامل رأس المال تعتمد على درجة التطور الاقتصادي وهو ما يعني انخفاضه في البلدان النامية . (10) ان طبيعة العلاقة بين توازن الادخارات (S) مع الاستثمارات (I) داخلياً وتوازن الحساب الجاري (الصادرات X، والأستيرادات M) من السلع والخدمات في ميزان المدفوعات خارجياً ترتبط مع الدين الخارجي من خلال ما يعرف بنموذج الفجوتين (11) .

أ- الفجوة الداخلية : حيث ان الاستثمار يساوي الادخارات المحلية مضافاً لها الادخارات

$$I=DS+FS$$

الأجنبية أي I=DS+FS والفجوة الداخلية تعني الفرق بين الادخارات والاستثمارات.

ب- الفجوة الخارجية : التي تتمثل في ان الأذخارات الأجنبية (FS) تساوي الأستيرادات (M) مضافاً لها مدفوعات الفائدة (r) ومطروحاً منها الصادرات (x) زائدا تحويلات العاملين في الخارج (t)

$$FS = (M + r) - (X + t) \quad \text{أي :}$$

$$I = DS + \{ ((M + r) - (X + t)) \} \quad \text{وبالتالي فإن :}$$

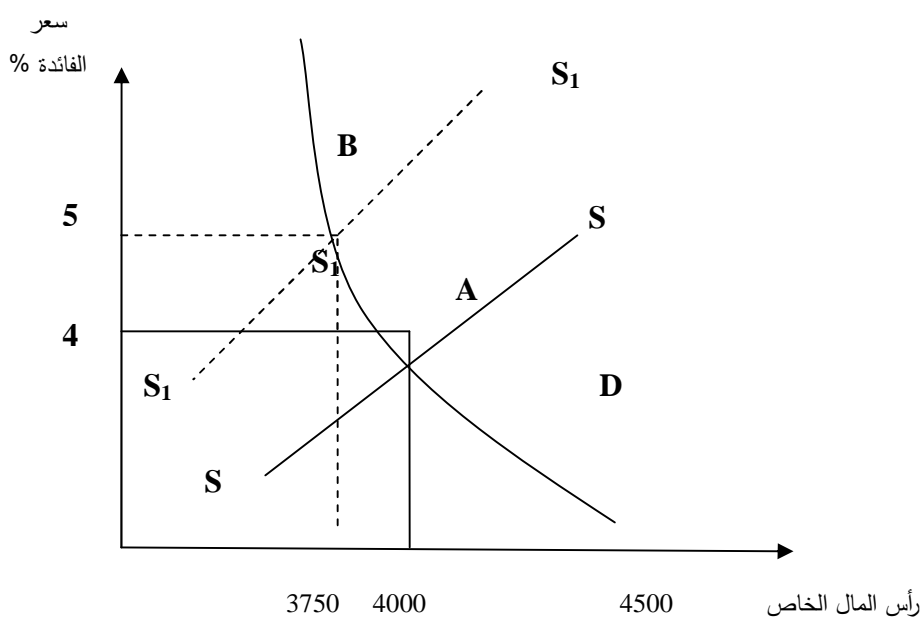
حيث تمثل (M+ r) مدفوعات البلد الى الأجانب، أما (X+ t) تمثل استلامات او مقبوضات البلد من الخارج .

$$I - FS = (M + r) - (X + t) \quad \text{وبالنتيجة فإن :}$$

ويتضح مما تقدم ان عجز المدخرات المحلية عن تلبية متطلبات الأنفاق الاستهلاكي والأستثمالي ستؤدي بالتالي الى حدوث فجوة خارجية (External gap) بين مقبوضات البلد من الخارج وبين مدفوعاته الى الخارج، وهو يؤدي الى حدوث عجز في ميزان المدفوعات للبلد المعني، ويلجأ البلد لمعالجة هذا العجز من خلال الاحتياطات النقدية الأجنبية المتاحة لدى البلد، ففي حالة عدم كفاية هذه الاحتياطات يلجأ البلد الى المصادر الخارجية، أي عندما يحدث نقص في السيولة بسبب انخفاض الاحتياطات يتم التوجه نحو المصادر الخارجية. ومن هنا تبدأ عملية الوقوع في شباك المديونية الخارجية وتتفاقم العملية كلما تزداد الأختلالات الاقتصادية، حيث يصعب التمييز لاحقاً بين ايهما السبب وايهما النتيجة، وهو حال حلقة الفقر التي تعيشها البلدان النامية.

٢- إزاحة رأس المال الخاص: (crowding out)

يؤدي الاقتراض الخارجي بشكل عام الى استدامة وتوسع المديونية مما يؤدي بالتالي الى تراكم هذه المديونية وزيادتها عندما تقوم الوحدات الاقتصادية بالاحتفاظ بديون الحكومة لديها بدلاً من رأس المال الخاص وبالتالي سوف يزاح رأس المال ويحل محله الدين العام ، ويوضح الشكل التالي هذه الآلية بصورة مبسطة .(12)



حيث يتضح ان التوازن بين عرض وطلب رأس المال يتحقق عند نقطة (A) والتي يكون فيها رأس المال المتوازن عند (4000) وحدة وسعر الفائدة عند 4% على سبيل المثال ارتفع دين الحكومة بمقدار (1000) وحدة بسبب الحرب او الركود الاقتصادي او لسبب آخر فسيؤدي ذلك الى انتقال منحنى عرض رأس المال من (SS) الى (S1 S1) ، وتنتقل نقطة التوازن الى (B) والانتقال من (A) الى (B) يعني انخفاض في رصيد رأس المال من (4000) الى (3750)، أي ان زيادة الدين الحكومي بمقدار (1000) وحدة أدى الى إزاحة (250) وحدة من رأس المال الخاص بعد ان ارتفع سعر الفائدة الى 5% بمعنى ان زيادة الدين الحكومي أدت الى تناقص عرض رأس المال وقيام الوحدات الاقتصادية بتحويل مدخراتها الى شراء الدين الحكومي (السندات الحكومية) بدلاً من تحويلها نحو شراء أسهم او سندات الشركات الخاصة. حيث ان زيادة تراكم الديون بمرور الوقت سوف تؤدي الى ارتفاع رصيد رأس المال الذي يتم إزاحته فضلاً عن التكاليف المتمثلة بدفع الفوائد على الدين .

٣- آلية التدفق العكسي للموارد المالية :

من الآليات المهمة التي ساهمت في تكوين وتثبيت المديونية الخارجية بالنسبة للبلدان النامية وهي آلية التحويل العكسي لرأس المال والعامل الرئيس الذي يقود هذه الآلية هو المصارف الدولية، فمن اجل الحصول على اكبر مقدار من الأرباح ومن اجل زيادة الضغوط على البلدان النامية تم التحول من الإقراض الرسمي للحكومات الى الإقراض الخاص الذي تديره المصارف الدولية الخاصة، حيث عملت هذه المصارف في عقد السبعينات من القرن العشرين بإعادة تدوير أموال النفط الفائضة التي أودعها منتجوا النفط لدى هذه المصارف، وعادت هذه المصارف بإقراض هذه الأموال الى البلدان المستوردة للنفط من البلدان النامية التي تعاني من عجز في الموارد المالية، مما عمق من تراكم مديونية البلدان النامية الخارجية. (*) ويمكن توضيح آلية التدفق العكسي للموارد المالية التي تقوم بها المصارف الدولية الخاصة من خلال التحليل التالي(14) على افتراض ان بلد نامي بحاجة الى قرض من المصارف الدولية بقيمة مليون دولار سنوياً لمدة عشر سنوات وفترة استحقاق القرض هي عشرين سنة وبسعر فائدة 10% سنوياً ففي السنة الأولى يقترض البلد مليون دولار ويدفع (150) ألف دولار فوائد وأقساط سنوياً اذ يبقى بحوزة البلد (850) ألف دولار ومع استمرار الاقتراض السنوي وعند الوصول الى السنة الثامنة فإن مقدار خدمة الدين (القسط والفائدة) المدفوعة قد وصل الى (1,060,000) وبذلك يتجاوز مقدار قيمة القرض بـ (60) ألف دولار مما يعني ان على البلد النامي ان يقترض من جديد في سبيل دفع الدين القديم وتزداد كلفة الدين الخارجي بمرور الزمن. اذ يلاحظ انه في السنة العاشرة سيكون هناك تحويل مبلغ (275) الى خارج البلد، وبالتالي يقع البلد النامي في شباك المديونية الخارجية، ويوضح الجدول رقم (1) آلية تعميق المديونية الخارجية ومضاعفتها من خلال المصارف الدولية.

جدول (1) : آلية تعميق المديونية الخارجية من خلال المصارف الدولية

(الف دولار)

السنة	الأقراض الجديد	خدمة الدين على الدين المتراكم (الفائدة + القسط)	الهامش المتاح
	المبلغ		

٨٥٠	١٥٠	١٠٠٠	الأولى
٧٠٥	٢٩٥	١٠٠٠	الثانية
٥٦٥	٤٣٥	١٠٠٠	الثالثة
٤٣٠	٥٧٠	١٠٠٠	الرابعة
٣٠٠	٧٠٠	١٠٠٠	الخامسة
١٧٥	٨٢٥	١٠٠٠	السادسة
٥٥	٩٤٥	١٠٠٠	السابعة
٦٠-	١.٠٦٠	١٠٠٠	الثامنة
١٧٠-	١.١٧٠	١٠٠٠	التاسعة
٢٧٥-	١.٢٧٥	١٠٠٠	العاشر

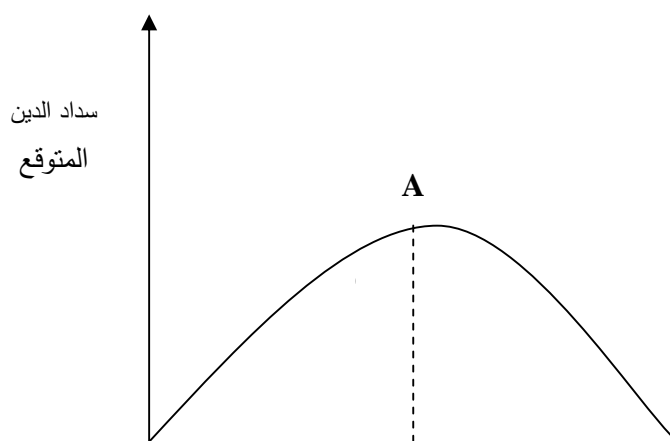
المصدر : د. فؤاد مرسي ، مصدر سابق ، ص ٣١٧

حيث يلاحظ انه كلما ارتفع الاقتراض زادت الحاجة الى المزيد من الاقتراض ، فضلا عن هذه التكاليف فإن أسعار الفائدة قد تتغير وبالتالي تصبح خدمة الدين مرتفعة ، مما يؤدي الى ان تتجه البلدان المدينة لزيادة اقتراضها من اجل الإيفاء بخدمات الديون .

٤- العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي

عندما يرتفع مقدار المديونية الى مستويات كبيرة فأنها تؤدي الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، حيث يسود التوقع بأن قدرة البلد المقترض على السداد ستكون ضعيفة لأن تكاليف خدمة الدين ستكون مرتفعة وبالتالي يضعف الحافز للإقراض الذي ينعكس على النشاط الاقتصادي. وفي دراسة أجريت على (١٠٠) من البلدان النامية المثقلة بالديون ولمدة (٣٠) عام (١٥) حول العلاقة بين المديونية الخارجية والنمو الاقتصادي أتضح انه عندما تزداد تدفقات رأس المال الى البلدان ويزداد اقتراضها فإن من المرجح ان يكون ابتداءً الأثر ايجابياً على النمو ومع ازدياد الدين تبدأ عملية تباطؤ النمو الى ان تصل الى مستوى يكون فيه اثر الدين سلبياً على النمو الاقتصادي .

ويتضح ذلك من خلال منحنى لافر للديون (Laffer Curve) حيث ترتبط الزيادات في القيمة الاسمية للدين بازدياد توقع سداد الدين (الاتجاه التصاعدي للمنحنى) وبعد نقطة (A) التي تمثل مستوى تعظيم الدين للنمو ستؤدي الزيادة في رصيد الدين الى انخفاض توقع سداد الديون والتي يمثلها (الاتجاه التنازلي للمنحنى)



رصيد الدين

حيث ان زيادة ارصدة الديون تعني ارتفاع قيمة خدمة الديون والتي تمثل عبئاً على النمو الاقتصادي ، والتجربة الآسيوية دليل واضح على ذلك ، حيث ترتب على تدفقات الاستثمار الأجنبي ابتداءً ارتفاعاً في معدلات النمو الاقتصادي ، ولكن عندما حدثت الأزمة المالية عام ١٩٩٧م تراجعت معدلات النمو الاقتصادي بسبب العجز المؤقت في تسديد الديون. (١٦)

٥- العلاقة بين المديونية الخارجية والتضخم .

كما ذكرنا سابقاً بأنه في البلدان النامية وفي ظل الحلقة المفرغة التي تدور فيها فإنه يصعب التمييز بين الأسباب والنتائج فمثلما توجد آثار للتضخم على المديونية الخارجية فإن ارتفاع ارصدة الديون الخارجية وتزايد تكاليف خدمة هذه الديون سيخلق اتجاهات تضخمية واضحة تتمثل في :- (١٧)

أ - ان ارتفاع كلفة الاقتراض الخارجي من حيث سعر الفائدة والمدة القصيرة للقروض تؤدي الى تزايد نفقات المشاريع التي تمويلها هذه القروض مما أدى بالتالي الى (تضخم النفقات) وهو ما ينعكس على مستوى الأسعار بالارتفاع خاصة في ظل تزايد التقلبات في أسعار الفائدة .

ب - تسعى البلدان المدينة الى زيادة مقدار صادراتها من الإنتاج المحلي من أجل الحصول على الموارد المالية الأجنبية لدفع أعباء الديون الخارجية وعند عدم تحقق زيادة معادلة في الإنتاج المحلي فإن ذلك يؤدي الى انخفاض المعروض السلعي، مما يؤدي بالتالي الى ارتفاع الأسعار في الداخل.

ج- يؤدي تزايد تراكم أعباء الديون الى زيادة الضغوط على سعر صرف العملة المحلية من قبل قوى السوق أو من خلال التخفيض (Devaluation) الرسمي الذي يفرضه صندوق النقد الدولي على البلدان التي تلجأ الى الاقتراض منه ويؤدي هذا التخفيض في قيمة العملة المحلية الى رفع أسعار الاستيرادات وبالتالي زيادة التكاليف التي تؤدي بالنتيجة الى آثار تضخمية .

ثالثاً :- العوامل التي ساهمت في تزايد المديونية الخارجية

إذا كان التحليل الاقتصادي يرجع تاريخ موضوع الاقتراض والمديونية الى الفكر الكلاسيكي وما بعده، فإن حقيقة كون المديونية الخارجية أصبحت مشكلة وأزمة تعود جذورها الى الخمسينات من القرن العشرين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية واتخذت الآليات والتأثيرات المذكورة سابقاً وقد تعمقت وترسخت مشكلة المديونية الخارجية بفعل

عوامل داخلية متأصلة في طبيعة اقتصادات البلدان المدينة وأخرى خارجية، وأهم العوامل التي رسخت وعززت المديونية الخارجية هي :- (١٨)

١- العوامل الداخلية:-

- أ - التبعية الاقتصادية والاعتماد المتزايد على الخارج.
- ب - ازدياد العجز في الميزانية العامة، وفي ميزان المدفوعات.
- ج - تزايد الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام.
- د - هروب رأس المال الى الخارج مما أدى الى تزايد عجز ميزان المدفوعات.
- هـ - التحديد المغالى فيه لأسعار صرف العملات المحلية أمام العملات الأجنبية.
- و - ارتفاع معدلات التضخم الذي ساهم في أضعاف القدرة التنافسية لصادرات البلدان المدينة، والتأثير على تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة.
- ز - فشل أنماط التنمية والتصنيع في البلدان المدينة.
- ح - عدم الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة.
- ط - استشراف الفساد الإداري والمالي في أجهزة السلطة العليا في أغلب البلدان النامية والتي أدت الى ظهور ما يعرف بـ (الدين البغيض) * الذي يترتب بذمة الحكام عندما يقترضون دون موافقة شعوبهم، وبالتالي تتحمل تلك البلدان ديوناً شخصية تسدد من الثروات العامة للبلد.
- ي - عدم وجود الاداره الكفوة للدين الخارجي التي تحقق الاستخدام الرشيد للقروض الخارجية، وعدم وجود المعايير السليمة التي يتم بموجبها الاقتراض حيث تلجأ معظم البلدان النامية للاقتراض بهدف تمويل استيرادات السلع الاستهلاكية، كذلك فإن أغلب القروض الخارجية للبلدان المدينة تكون من النوع قصير الأجل ذات التكلفة المرتفعة ويتم استخدام هذه القروض في تمويل مشاريع استثمارية طويلة الأجل بحيث يحين موعد استحقاق الدين قبل أن تحقق تلك المشاريع لأي فائض إنتاجي.
- ك - عدم وجود تناسب بين أنواع العملات الأجنبية التي تقترض بموجبها البلدان المدينة، وبين العملات التي تحصل عليها من التصدير.
- ل - عدم فاعلية السياسات النقدية والمالية في معظم البلدان النامية حيث اتبعت سياسات نقدية ومالية توسعية (زيادة عرض النقود) و (زيادة الإنفاق)، مما ساهم في زيادة الضغوط التضخمية ومن ثم الحاجة الى مصادر تمويلية.

٢- العوامل الخارجية :-

- أ - تدهور معدل التبادل التجاري في غير صالح البلدان النامية أي انخفاض أسعار صادرات هذه البلدان بالنسبة الى ارتفاع اسعار استيراداتها من البلدان المتقدمة مما ساهم في زيادة عجز ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة الحاجة الى الاقتراض وزيادة الحاجة الى السيولة.

- ب- التغيرات في أسعار صرف الدولار في أسواق الصرف الأجنبي مما أضاف أعباء أخرى على الدين الخارجي لان معظم الديون الخارجية مقومة بالدولار.
- ج- الارتفاع في أسعار النفط في بداية السبعينات أدى الى زيادة تكاليف الاستيرادات النفطية وخلق عجز في ميزان المدفوعات.
- د- ارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية الذي أدى الى ارتفاع تكاليف خدمة الدين العام فضلاً عن كون أسعار الفائدة تلك هي أسعار عائمة (floating) مما ساهم في تزايد أعباء المديونية ودفع البلدان النامية الى المزيد من الاقتراض للإيفاء بالالتزامات المالية .
- هـ- انخفاض حجم المعونات الإنمائية الرسمية من قبل الدول المانحة المتمثلة في القروض الحكومية ذات التكاليف المنخفضة بسبب الأزمات التي تعرض لها النظام النقدي الدولي.
- و- أدى الركود الاقتصادي الذي تعرضت له الاقتصاديات الراسمالية الى تخفيض الطلب على صادرات البلدان النامية مما زاد من عجز موازين مدفوعات هذه البلدان.
- ز- السياسات غير السليمة للتجارة الخارجية المتعلقة بتحرير الاستيرادات وإلغاء القيود والرقابة على الصرف الأجنبي .
- ح- تزايد أعباء خدمة الديون الذي تترتب على إعادة جدولة الديون (*) أي الاقتراض من جديد من أجل تسديد الدين السابق (القسط مضاف آلية الفوائد ومستحقات التأخير).
- ط- تناقص فرص الاقتراض من المصادر الرسمية في الدول الصناعية مما أدى الى زيادة اعتماد البلدان المدينة على مصادر التمويل التجارية الخاصة التي تكون أجالها قصيرة وتتسم بارتفاع أسعار الفائدة .
- ي- وجود شبكة من المؤسسات الدولية تتولى إدارة المديونية لصالح البلدان الدائنة وتتكون هذه الشبكة من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ، وبنك التسويات الدولية، والمصارف التجارية الدولية الخاصة والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (١٩).
- وهكذا يتضح ان اجتماع العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية قد أدى الى وقوع البلدان النامية في (مصيدة) او(فخ) المديونية، مما حمل البلدان المدينة أعباء كبيرة قد يكون الخلاص منها ليس سهلاً. ولكن يبقى التساؤل قائماً سواء كانت العوامل المؤثرة على المديونية الخارجية هي عوامل داخلية او خارجية، وهو هل ان المديونية الخارجية نشأت بفعل نقص السيولة لدى البلدان المدينة أم إنها نشأت نتيجة إفلاس هذه البلدان ؟

رابعاً :- المديونية الخارجية ، والسيولة والإفلاس

في ضوء ما تقدم ومن خلال التطرق الى الأبعاد الاقتصادية لتحليل المديونية الخارجية، وكذلك من خلال العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت بارتفاع أرصدة المديونية الخارجية، فأن الاقتصاديين يعزون الديون الخارجية أما الى نقص في السيولة ، او الى عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات .

١ - المديونية الخارجية ونقص السيولة :-

تعرف السيولة الدولية بأنها مجموعة الوسائل المالية التي يمكن للسلطات النقدية والمالية التصرف بها لتسوية المعاملات الدولية وتتألف من الذهب وحقوق السحب الخاصة (SDR) والعملات الأجنبية القابلة للتحويل خلال فترة زمنية معينة. (٢٠)

أما نقص السيولة (illiquidity) فيعرف بأنه العجز في السيولة الذي ينجم عندما يكون البلد المدين عاجزاً بصورة مؤقتة عن الحصول على احد مصادر السيولة للوفاء بمدفوعات خدمة دينه بسبب ارتفاع تكاليف الدين نتيجة عوامل طارئة. (٢١)

ويتطور نقص السيولة الى أزمة سيولة (Liquidity Crisis) عندما يكون مقدار مدفوعات البلد الواجبة السداد اكبر من المقبوضات المستحقة له خلال فترة معينة (٢٢) وعندما تتفاقم أزمة السيولة تكون المديونية الخارجية اكثر عبئاً على البلدان النامية بسبب عدم توفر وسائل الدفع او الأصول السائلة لمواجهة أعباء خدمة الديون وقد تتطور الى مرحلة الإفلاس الدائم .

ان نقص السيولة يعزى الى العوامل الداخلية التي تتمثل في المتغيرات النقدية المحلية التي هي انعكاس لفشل السياسات النقدية والمالية التي يتم تبنيها في البلدان المقترضة والتي تتعلق بعمليات التمويل والأنفاق الحكومي والاستهلاك الجاري وخطط التنمية الاقتصادية في ظل مقدار الموارد المالية المحدودة .

وهناك من يرجع نقص السيولة الذي يتسبب في تكوين المديونية الخارجية الى عوامل خارجية تعود الى طبيعة المتغيرات الاقتصادية التي لا يكون للبلد المدين القدرة في التأثير عليها او التحكم بها مثل سعر الفائدة على القروض الخارجية وأسعار الصادرات والأستيرادات، ومقدار الأموال التي يستطيع البلد اقتراضها من الخارج، ومصادر تمويل هذا الاقتراض ، واتجاه سلوك هذه المتغيرات في غير صالح البلدان النامية المقترضة سيعمق من أزمة نقص السيولة وبالتالي في صعوبات خدمة الديون الخارجية (٢٣) .

٢ - المديونية الخارجية والإفلاس

الإفلاس (Bankruptcy) يعني عدم قدرة المقترضين او المدينين او عجزهم عن الإيفاء بالالتزامات المترتبة بذمتهم (الديون التي عليهم) (٢٤)، وذلك بسبب عدم توفر الموارد المالية اللازمة لخدمة الدين .

وتتجه البلدان النامية الى حالة الإفلاس الذي يرسخ وضع المديونية الخارجية عندما تكون معدلات نمو أسعار الفائدة التي يتم الاقتراض بموجبها أعلى من معدلات نمو الصادرات ، وكذلك عندما يكون معدل الادخار الحدي اقل من معدل الاستثمار ، وترسخ المديونية الخارجية بسبب عجز البلدان المقترضة عن سداد ديونها عندما يأخذ اتجاه نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الأجمالي بالارتفاع ، أي عندما يكون متوسط سعر الفائدة الذي يقترض بموجبه البلد المدين اكبر من معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي (٢٥) .

وتعكس التحليلات الاقتصادية السابقة المتعلقة بنماذج الفجوتين وتدفق الاستثمارات الأجنبية وعلاقة الدين الخارجي بالنمو طبيعة اتجاه هذه البلاد نحو التمويل الخارجي الذي يتحول الى مخاطر تتسم بالديمومة والاستمرار ويتطور الى حالة الإفلاس الدائمة عندما

تعجز البلدان المدينة عن تسديد ديونها، حيث تضطر البلدان الدائنة الى إعادة جدولة ديون تلك البلدان كمخرج لا يوجد غيره بالنسبة للبلدان المقرضة والمقرضة كما هو الحال مع المكسيك والأرجنتين وغيرها من البلدان .
وبالتأكيد فإن المديونية الخارجية المرتبطة بالإفلاس تمثل تهديداً كبيراً للاستقرار السياسي والاقتصادي لأن البلد المدين سيكون تحت هيمنة الجهات الدائنة سواء كانت دول او مؤسسات دولية التي تفرض شروط التكيف والتثبيت الاقتصادي.

خامساً :- التطورات في أرصدة المديونية الخارجية

١- في البلدان المتقدمة :-

ذكرنا ابتداءً ان المديونية الخارجية تشمل اغلب بلدان العالم (الغني والفقير) وإذا كانت البلدان الغنية قادرة على مواجهة مديونيتها لأنها غالباً مقومة في عملاتها الوطنية فضلاً عن ارتفاع معدلات الادخار فيها وارتفاع معدلات الضرائب الى الناتج المحلي، مما يجعل من المديونية في هذه البلدان تمثل نقصاً مؤقتاً في السيولة مما لا يشكل معه أزمة للمديونية الخارجية.

اذ ان بعض الدول المتقدمة اقتصادياً يزداد الدين فيها بسبب الانتعاش الاقتصادي الذي يتطلب تمويلاً إضافياً، بينما في بلدان أخرى يزداد اقتراضها من اجل تحريك الاقتصاد والخروج به من حالة الركود الاقتصادي .

فاليابان مثلاً لديها القدرة على تحمل ديون لا تستطيع دولاً أخرى تحملها حيث تمتلك موجودات خارجية تقدر بـ (١.٣) ترليون دولار يشكل (٣١%) من إجمالي الناتج المحلي في السنوات الأخيرة من القرن العشرين ومعدل الضرائب يتجاوز (٢٩%) من إجمالي الناتج المحلي، وقد كان إجمالي القروض المستحقة لليابان في عام ١٩٩٧ لخمس بلدان آسيوية هو (٩٧.٢) مليار دولار .(٢٦)

وتختلف تقديرات الدين الخارجي للبلدان المتقدمة حسب المصادر المتاحة حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من اكثر بلدان العالم مديونية .(٢٧) حيث بلغت (٥) ترليون دولار في عام (١٩٩٦). وارتفعت الى (٨.٣٦٠) ترليون دولار في عام (٢٠٠٤) ، في الوقت الذي بلغ فيه مقدار الناتج المحلي الإجمالي (الجاري) في عام (٢٠٠٣) للولايات المتحدة (١١) ترليون دولار . أما أرصدة المديونية الخارجية في بعض البلدان المتقدمة فقد بلغت تقديراتها في عام (٢٠٠٤) (٢٨) في المملكة المتحدة (٤.٧) ترليون دولار ، وفي ايطاليا (٩١٣.٩) مليار دولار وفي كندا (٥٧٠) مليار دولار وفي أسبانيا (٧٧١.١) مليار دولار وفي استراليا (٣٠٨) مليار دولار وفي هونك كونك (٤١٧.٦) مليار دولار وفي الصين (٢٣٣.٣) مليار دولار .

٢- في البلدان النامية

غالباً ما يشار الى المديونية الخارجية في البلدان النامية بأنها ناجمة عن عدم القدرة على الوفاء بالديون أي إنها او (إفلاس) او شبه إفلاس دائم خاصة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، ويستدل على ذلك من تراكم أرصدة المديونية الخارجية بالارتفاع وباستمرار وذلك بفعل العوامل الداخلية والخارجية التي تم ذكرها سابقاً.

حيث يلاحظ ان اتجاهات الدين الخارجي بدأت بالارتفاع منذ الستينات من القرن العشرين حيث بلغت في عام ١٩٦٠ (١٨) مليار دولار وفي عام ١٩٦٥ (٣٧) مليار وفي عام ١٩٧٠ (٧٤) مليار وفي عام ١٩٧٥ (٢٠٦) مليار وفي عام ١٩٨٠ (٦١٠) مليار وفي عام ١٩٨٥ (٧٩٠) مليار وارتفعت الخدمة السنوية لهذه الديون من (٢.٦) مليار عام ١٩٦٠ الى (٩٢) مليار دولار عام ١٩٨٥ (٢٩)، وأخذت مديونية البلدان النامية تزداد ومعها تزداد المخاطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، المتمثلة باستنزاف الاحتياطيات النقدية لمواجهة أعباء خدمة الديون (الإقساط والفوائد) التي أخذت تفوق كل ما تصدره هذه البلدان وما يولده ذلك من انخفاض معدلات النمو وانخفاض مستوى المعيشة وتزايد معدلات البطالة وتؤدي بالتالي الى الخضوع الى مشروطيات الدائنين بمختلف إشكالاتها وقد تزايدت الديون في عقد التسعينات فبلغت في عام ١٩٩١ (١٢٥٠) مليار دولار ارتفعت الى (١٦٩٨) مليار عام ١٩٩٥ والى (١٧٩٠) مليار دولار ١٩٩٧ وكذلك ارتفعت مدفوعات خدمة هذا الدين من (١٥١) مليار عام ١٩٩١ الى (٢٧٣) مليار عام ١٩٩٧ (٣٠) ولأن هذه المستويات المرتفعة من مدفوعات خدمة الديون تعني أن البلدان النامية تحتاج الى المزيد من الاقتراض لأجل تسديد قيمة الدين وهو ما يعني الإفلاس لأنها ستكون عاجزة عن الوفاء بالالتزامات التي عليها حتى في ظل ترتيبات إعادة جدولة الديون وبرامج التكيف (القاسية) الشروط

أما متوسط نسبة الديون الخارجة للبلدان النامية الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة ١٩٩١-١٩٩٧ فقد بلغ (36.8%)، ويوضح الجدول رقم (٢) أن نسبة مدفوعات خدمة الدين الى صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات هي نسبة منخفضة بمعنى أن صادرات هذه البلدان غير قادرة على دفع تكاليف خدمة الدين وهو ما يدفع هذه البلدان الى المزيد من الاقتراض والمزيد من المديونية وأعبائها.

أما أرصدة الدين الخارجي في البلدان النامية سواء في أفريقيا أو في وسط وشرق أوروبا وفي رابطة الدول المستقلة والشرق الأوسط والبلدان النامية الآسيوية أخذت اتجاهات متباينة خلال المدة (١٩٩٨-٢٠٠٣) ولكن عام ٢٠٠٣ سجل تزايد هذه الأرصدة الى (2644.2) مليار دولار بعد ان كانت في عام ١٩٩٨ (255.2) مليار دولار .

جدول (٢)
إجمالي الديون الخارجية على البلدان النامية واقتصادات الأسواق الناشئة

2003	2002	2001	2000	1999	1998	إجمالي الديون الخارجية (مليار دولار)
2,644.2	2,526.6	2,470.9	2,498.5	2,552.9	255.5	البلدان النامية واقتصادات الأسواق الناشئة
275.5	263.2	259.8	272.2	283.2	285.8	أفريقيا
402.2	359.5	312.9	308.3	285	267.9	وسط وشرق أوروبا
221.6	203.	194.1	199.1	218.9	222.7	رابطة الدول المستقلة
696.2	662.9	669	663.3	692.4	696.2	البلدان النامية الآسيوية
307.6	302.1	295.2	292.3	290.9	281.3	الشرق الأوسط
741.1	736	739.8	763.2	782.3	761.2	نصف الكرة الغربي
18.1	19.7	21.7	21.4	25.4	25.3	نسبة مدفوعات خدمة الدين الى الصادرات من السلع والخدمات %
14.1	21.8	18.2	16.9	20.1	21.8	أفريقيا
18.6	20.8	21	19.9	19.6	19	وسط وشرق أوروبا
20.1	18.	19.9	17	22	23.4	رابطة الدول المستقلة
11.6	13.6	14.2	13.9	16.4	18.2	البلدان النامية الآسيوية
8.	7.2	9.9	7.9	11.7	14.9	الشرق الأوسط
43.2	42.4	48.5	51.4	59.4	51.2	نصف الكرة الغربي

المصدر:-

١- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2004 ، ص 240 .

٢- صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي ، ١٩٩٨ ، ص ٢٤٠

ويبين الجدول رقم (٣) أرصدة الدين الخارجي ونسبته الى إجمالي الناتج القومي في بعض البلدان النامية عام ٢٠٠٢ ففي أمريكا الشمالية والجنوبية يلاحظ ارتفاع نسبة الدين الخارجي الى GNI الى أكثر من (٥٠%) في كل من البرازيل والأرجنتين وشيلي والأكوادور والأورغواي ، في حين يلاحظ ان معظم البلدان النامية في أفريقيا يكون فيها نسبة الدين الخارجي الى GNI مرتفعة نسبياً حيث تتراوح بين (٧١% - ١٠٤%) وفي بعض البلدان الآسيوية تتفاوت هذه النسبة ، وكذلك بالنسبة للبلدان الأوربية المتحولة. والواقع يشير الى ان مديونية البلدان النامية ستزيد في اغلب هذه البلدان لأنها غير قادرة على التكيف مع الشروط التي يفرضها الدائنين سواء المنظمات الدولية كالصندوق والبنك الدوليين او من خلال الدائنين الآخرين .

جدول (٣)
رصيد الدين الخارجي ونسبته الى الناتج القومي الإجمالي GNI
في بعض البلدان النامية ، لعام ٢٠٠٢ ، (مليون دولار)

النسبة الى % GNI	رصيد الدين الخارجي	البلد	النسبة الى % GNI	رصيد الدين الخارجي	البلد
34	17,037	بنغلادش	53	227,932	البرازيل
21	104,429	الهند	138	132,314	الأرجنتين
80	132,208	اندونيسيا	68	41,945	تشيلي
8	9,154	إيران	43	33,853	كولومبيا
74	17,538	كازاخستان	73	16,452	الأكوادور
55	48,557	ماليزيا	23	141,226	المكسيك
57	33,672	باكستان	69	8,292	بنما
71	59,342	الفلبين	51	28,167	بيرو
48	59,211	تايلاند	36	32,563	فنزويلا
38	13,349	فيتنام	90	10,736	اورغواي
73	131,556	تركيا	104	10,134	انغولا
69	10,462	بلغاريا	98	8,502	الكاميرون
70	15,347	كرواتيا	109	6,522	إثيوبيا
40	26,419	جمهورية الجيك	77	30,476	ناجيريا
54	34,958	هنغاريا	25	25,041	جنوب أفريقيا
37	69,401	بولندا	169	5,969	زامبيا
32	14,863	رومانيا	71	4,100	أوغندا
43	47,541	روسيا	78	7,244	تنزانيا
33	13,555	أوكرانيا	49	6,031	كينيا
81	12,688	صربيا			
56	13,013	السلفواك			

المصدر :- إعداد الباحث بالاعتماد على:

- BIS - IMF - OCED - World Bank Statistics on external debt ,
Debtor Reporting System , (WWW. World Bank – Org) .

٣- في البلدان العربية :

في الوقت الذي تبلغ فيه ثروة ستة من حكام البلدان العربية أكثر من (١٠٠) مليار دولار فأن مجموع مديونية البلدان العربية بلغت عام ٢٠٠٣، (١٤٧) مليار دولار باستثناء العراق، وكجزء من البلدان النامية فأن البلدان العربية أخذت اتجاهات المديونية الخارجية فيها بالارتفاع خصوصاً البلدان المسجلة ضمن نظام تسجيل البلدان المدينة في البنك الدولي وهي الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان وسوريا والصومال وعمان ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن حيث ارتفع رصيد المديونية من (137,7) مليار دولار عام ١٩٩٨ الى (147,1) مليار عام ٢٠٠٣، (الجدول رقم ٤) ، ويتضح أن مؤشر قياس عبء المديونية الخارجية والذي يمثل نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي بلغ أعلى مستوى له في كل من السودان وموريتانيا (١٣٥%) و (178.2%) على التوالي ، بينما كان أدنى مستوى لعبء المديونية الخارجية هو (17.2%) في سلطنة عمان في عام ٢٠٠٣، وارتفاع النسبة يعني ان الاقتصاد يواجه صعوبات في معالجة مديونية الخارجية لأنها تشكل جزء كبير من إجمالي ناتج المحلي وهو حال اغلب البلدان العربية مع اختلاف الأهمية النسبية في ما بينها .

أما إمكانية الأقتصادات العربية على مواجهة مديونيتها الخارجية من خلال استخدام عائدات صادرات هذه البلدان والتي يوضح عجز هذه الصادرات عن مواجهة ولو جزء من عبء صادرات السلع والخدمات اذ يتضح عجز هذه الصادرات عن مواجهة ولو جزء من عبء المديونية الخارجية فقد بلغت نسبة الدين العام الى صادرات السلع والخدمات في السودان عام ٢٠٠٣ ما نسبته (1024.7%) ، وعلى العكس من ذلك نلاحظ انخفاض مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي الى الصادرات السلعية ، حيث اتخذ اتجاه هذا المؤشر بالانخفاض منذ عام ١٩٩٨ (19.9%) ووصل الى (16.2%) عام ٢٠٠٣ لمجموع البلدان العربية المدينة (جدول رقم ٤) .

٤- في العراق

لم تظهر مشاكل المديونية في العراق قبل عام ١٩٨٠ فالبرغم من القروض التي اقترضها العراق وبلغ مجموع أرصدها لغاية عام ١٩٧٢ مبلغ (521, 9) مليون دينار عراقي إلا انه لم يسحب من هذه القروض إلا ما نسبته ٢٤%، أي (219.1) مليون دينار (٣٢) وبعد زيادة أسعار النفط في النصف الأول من السبعينات وزيادة إيرادات الصادرات النفطية لم تكن هناك

حاجة الى الاقتراض الخارجي ، بل ان العراق قدم منح ومساعدات وقروض ميسرة الى عدد من البلدان العربية والبلدان الأخرى .

ومنذ بداية عام ١٩٨٢ واجه الاقتصاد العراقي شحة في الموارد المالية على اثر استنزاف الاحتياطات النقدية من العملات الأجنبية، والتي بلغت في بداية الثمانينات (٣٧) مليار دولار تقريباً . وفي النصف الأول من عقد الثمانينات كانت آثار الحرب مع إيران وتراكمات تمويلها واضحة بعد ان بلغت مديونية العراق اكثر من (٣٠) مليار دولار ومع نهاية الحرب في عام ١٩٨٨ قدرت تكاليف الحرب بـ (452.6) مليار دولار(33) وتفاقم وضع المديونية الخارجية في العراق بعد اجتياح الكويت وما نجم عنه فرض العقوبات والحصار الاقتصاديين فضلاً عن التعويضات الكبيرة والتي قدرت بـ (٣٠٠) مليار دولار ، ووصلت حصة الفرد من الديون (١٦) ألف دولار، وتجاوزت المديونية الخارجية حجم الناتج القومي بأكثر من (١٥) ضعف وذلك في عام ٢٠٠١ الذي بلغ فيه GNP(9911420) مليار دولار بالأسعار الجارية .(34)

وبعد ٢٠٠٤/٤/٩ وتعرض الاقتصاد العراقي الى انهيار كبير في ثرواته الحقيقية والمالية فضلاً عن المقدار الكبير من التعويضات الذي تتحمله الأجيال الحاضرة والقادمة من موردها الأصلي وهو النفط حيث تم ابتداء خصم (٣٠%) من إيرادات الصادرات النفطية كتعويضات بلغ مجموع أقيامها التي تم دفعها حتى الوقت الحاضر (19.2) مليار دولار وقد تم تخفيض النسبة التي تودع في صندوق التعويضات الى (٥%) بعد عام ٢٠٠٤ .

وتختلف تقديرات مديونية العراق الخارجية حسب الجهات الدائنة وكذلك لعدم وجود توثيق رسمي لها في العراق لان أغلب الدين العراقي يندرج ضمن (الدين البغيض) الذي ليس للشعب منفعة فيه وهو ما يجعل الموقف التفاوضي أفضل بالنسبة للعراق، وحسب تقديرات (ريك برتون) مدير مشروع إعادة أعمار العراق في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، فإن القيمة الإجمالية للديون والتعويضات المستحقة على العراق بـ (٣٨٣) مليار دولار، منها (٨٠) مليار دين خارجي و (٤٧) مليار فوائد على الدين الخارجي، و(٥٧) مليار عقود في مجال الطاقة والاتصالات أغلبها مستحقة لروسيا، و(١٩٩) مليار تعويضات حرب الخليج(٣٥) ، كذلك قدرت شركة (اكسوتكس) المالية البريطانية مديونية العراق الخارجية (أصل الدين والفوائد المترتبة عليه) بـ (١٢٠) مليار دولار لكل أنواع الديون(٣٦).

أيضا قدرت المديونية الخارجية للعراق من قبل جهات دائنة أخرى، فحسب نادي باريس قدرت بـ (116.5) مليار دولار، وحسب البنك الدولي (١٢٧) مليار، وحسب نشرة (MEES) الاقتصادية بحد أعلى مقداره (129,3) مليار دينار و(10.3) مليار كحد أدنى، واستناداً الى وزراء مالية الدول السبع (G7) في لقاءهم بواشنطن في ١١/٤/٢٠٠٣ ، (١٢٠) مليار دولار(٣٧) والرقم الذي تم اعتماده في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي ونادي باريس، حسب تصريح محافظ البنك المركزي العراقي، هو (١٢٢) مليار دولار(٣٨) ، (٤٢) مليار منها للبلدان الدائنة ضمن نادي باريس حيث تم تخفيض ما نسبته (٨٠%) من هذه الديون والمبلغ المتبقي هو (٨) مليار دولار والآلية التي تم التفاوض بموجبها مع نادي باريس يمكن أن تستخدم مع الدائنين الآخرين ضمن ما يعرف بـ (comparable treatment) بمعنى أن لا تقبل نسبة تخفيض للدين أقل من النسبة التي وافق عليها نادي باريس، وهذا الـ (٨٠%) تخفيض على مراحل حيث يتم التخفيض بنسبة (٣٠%) بصورة

مباشرة وفق ما يعرف (ببرنامج المعونة الطارئة لما بعد الصراع) - Emergency Post- conflict Assistance مع صندوق النقد الدولي، وبشروط مخفضة أهمها تخفيض الدعم لأسعار المحروقات وكذلك يتم تخفيض (٣٠%) عند توقيع اتفاقية (Standby) مع IMF ، وعند نهاية العمل بهذه الاتفاقية سيتم الحصول على (٢٠%) المتبقية، أي عند عام ٢٠٠٨ ستكون الديون خفضت بنسبة ٨٠%، وسيكون التسديد لما قيمته ٢٠% من الدين بفترة سماح ٦ سنوات وبفترة تسديد (٢٣) سنة تبدأ من عام ٢٠١١، كذلك أن المفاوضات جارية مع بقية الدول الدائنة التي أبدت نوعاً من المرونة فيما يتعلق بتخفيض أو إلغاء مديونيتها.

وبالتأكيد فإن تخفيض أو إلغاء أي مقدار من الديون يعني تخفيض عبء هذه الديون على الاقتصاد العراقي وعلى المواطن العراقي، الذي كان من الممكن أن يصل متوسط دخله الى (١٥) ألف دولار سنوياً بدلاً من (٨٠٠) دولار الحالية فيما لو أمكن تجنب الحروب وقيمة القرض الضائعة التي بلغت تكاليفها (١٢٦٥) مليار دولار (٣٩) ويوضح الجدول رقم (٤) مديونية العراق الخارجية منذ عام (١٩٥٠) وحتى الوقت الحاضر.

ومن أجل تخفيض حدة الضغوط التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي خاصة ما يتعلق منها بأعباء المديونية الخارجية فإن الامر يتطلب اتخاذ سياسات اقتصادية تضع في أولوياتها عملية الأعمار والتنمية والعلاقات الاقتصادية الخارجية ، رغم ما يواجه تلك السياسات من عوائق وخاصة المتعلقة منها بالمشاكل الأمنية، وعليه فإن أهم الإجراءات التي يمكن أن تساهم في تعبئة موارد مالية غير نفطية وتزيد من الاحتياطات النقدية وتسديد جزء من نقص السيولة فضلاً عن ما تضيفه الموارد النفطية، وتتمثل هذه الإجراءات في (٤٠) :

أ - تقليص أوجه الإنفاق غير الضروري بما يساهم في زيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية.

ب- التركيز على تطوير القطاع الزراعي لان العراق يستورد أكثر من نصف استهلاكه الغذائي ، فضلاً عن إمكانية تعبئة موارد مالية من خلال تصدير بعض المنتجات الزراعية ، وذلك من خلال مساعدة القطاع الخاص الزراعي بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية والواقع يشير الى أن اليابان وبعد خسارتها الحرب العالمية الثانية كان من أولويات المعالجات للمشاكل الاقتصادية، هو العمل على زيادة الإنتاج الزراعي الغذائي وتسخير رأس المال المتاح للقطاع الزراعي مما ساهم في بناء قاعدة صناعية متينة (٤١).

ج- السعي نحو المزيد من التفاوض بشأن المديونية العراقية الرسمية وإعادة جدولتها من خلال نادي باريس او من خلال التفاوض بصورة مباشرة مع الأطراف الدائنة وخاصة بلدان الخليج العربية من اجل إلغاء الديون ، وخصوصاً ان النسبة الكبيرة من الديون العراقية هي تعود الى حكومات وليس للقطاع الخاص .

د- العمل على اجتذاب الاستثمار الأجنبي والعربي بحيث لا تتعارض مجالات هذا الاستثمار مع الاستثمار المحلي بل تكون مكملة له وأن تتسجم مع أهداف التنمية والأعمار.

هـ- أن يعطى للقطاع الخاص دوره من خلال تركيز تدخل الدولة في المرحلة الانتقالية على توفير الموارد المالية للقطاع الخاص، وان لا يؤدي اجتذاب الاستثمار الأجنبي الى تقييد وإعاقة نشاط القطاع الخاص.

و- البحث عن الوسائل والأساليب التي تساهم، بجذب رؤوس الأموال العراقية الموجودة في الخارج.

ز- التركيز على الاستفادة من البرامج التي تنظم لمساعدة العراق من قبل المجتمع الدولي المتضمنة تقديم الإعانات والقروض ذات الشروط الميسرة من اجل عدم زيادة أعباء المديونية القائمة.

ح- زيادة الاستثمار في القطاع النفطي من اجل رفع الطاقة الإنتاجية والقدرة التصديرية على ان يكون هذا الاستثمار الأجنبي ضمن حدود السيادة الوطنية على أهم مورد مالي للعراق.

ط- تطوير نظم إدارة الاقتصاد العراقي والبحث في تأسيس آلية لإعادة الأعمار مع اعتماد السياسات النقدية والمالية التي تساهم في تعبئة اكبر قدر من الموارد المالية تخفف من أعباء الدين الخارجي حيث بالأمكان تفعيل السياسة الضريبية للحصول على إيرادات ضريبية تساهم نقدياً من خلال تقليل المعروض النقدي، ومالياً من خلال الحصول على مورد مالي إضافي.

جدول رقم (٥) مديونية العراق الخارجية

السنة	مبلغ الاقتراض	الجهة الدائنة
١٩٥٠	12,9 مليون دولار لتمويل مشروع الثرثار	البنك الدولي
١٩٥٩	65,2 مليون دينار بفائدة (٢٥%) سنوياً لشراء مكائن	الاتحاد السوفيتي
١٩٦٣	30, مليون دينار عراقي بدون فائدة لمدة ٢٥ سنة مع فترة سماح ٦ سنوات، ويسدد ب ١٦ قسط	الكويت
١٩٧٢-٤٦	24,9 مليون دينار	بنك الأستيراد والتصدير الأمريكي
١٩٦٦	23 مليون دولار بفائدة (٦%) سنوياً، ومدة تسديد ٢٠ سنة لتمويل الطرق	البنك الدولي
١٩٦٩	90 مليون دينار	الاتحاد السوفيتي- هنغاريا- بولونيا- فرنسا- اسبانيا- المانيا الشرقية
١٩٧٠	64 مليون دينار	نفس البلدان
١٩٧١	27,5 مليون دولار بفائدة (7,25%) لتمويل شبكة المايكرويف	البنك الدولي
١٩٧٢	12,9 مليون دولار بفائدة (6,25%) لتمويل مشاريع تعليمية	البنك الدولي
١٩٧٨	877,6 مليون دولار	
١٩٨٣	30 مليار دولار	

	40 مليار دولار	١٩٨٩
الفوائد على الدين العراقي	23 مليار دولار	١٩٩٠
	122 مليار دولار مجموع الديون المتراكمة على العراق وتشمل:	٢٠٠٣
البلدان الأعضاء في نادي باريس	42 مليار دولار	
بلدان أوروبا الشرقية باستثناء روسيا	10 مليار دولار	
المصارف الدولية والشركات الخاصة	20 مليار دولار	
السعودية والكويت	50 مليار دولار	

المصدر:-

إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر السابقة .

سادساً: الخلاصة والاستنتاج

تبقى المديونية الخارجية عامل مقيد أمام البلدان لتحقيق التنمية الاقتصادية . عندما لا يساهم اقتراض هذه البلدان في تقليص الفجوة بين المدخرات المحلية والاستثمارات المطلوبة ، فكلما اتسعت الفجوة زادت الحاجة الى رأس المال الأجنبي والتمويل الخارجي والذي تزداد معه المخاطر (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) . وتزداد مشكلة المديونية الخارجية تفاقماً رغم الدعوات (الإعلانات) التي تصدرها البلدان الدائنة لمواجهة أزمة المديونية الخارجية والتي لا تتعدى أكثر من فرض (سياسات وشروط ووسائل) ترسخ تبعية البلدان المدينة لها الى المستوى الذي تعجز فيه هذه البلدان عن تسديد ما بذمتها من التزامات في اغلب الأحيان وهذه النتيجة توصلنا الى الاستنتاج الذي يمثل الإجابة عن التساؤلات التي يثيرها البحث وهي :- هل أن المديونية الخارجية هي حالة نقص مؤقت في السيولة ؟ أم هي حالة إفلاس دائمة ؟ أن الواقع يشير الى ان وضع البلدان المدينة مثل البلدان النفطية ومنها العراق تمثل فيه المديونية حالة نقص سيولة مؤقت (illiquidity) لأنه يمتلك الموارد التي بإمكانها تسديد الديون وخدماتها بالرغم من المدة الطويلة التي يحتاجها لذلك، وهو ما ينطبق أيضاً على البلدان التي تتحمل أعباء مديونية خارجية نتيجة عوامل غير دائمة ، حيث ان نقص الاحتياطيات النقدية يمكن تعويضه لاحقاً

أما البلدان المدينة التي تعجز عن توفير الموارد المالية داخلياً او خارجياً لتمويل أنفاقها واستيراداتها بصورة دائمة فإن حالة المديونية الخارجية فيها تمثل حالة الإفلاس الدائمة (BANKRUPTCY) حيث تكون غير قادرة على الوفاء بديونها للآخرين وذلك كنتيجة الى نقص الاحتياطيات النقدية التي تؤدي الى نقص في السيولة وعندما يستندم هذا العجز في السيولة تتحول الى إفلاس وهو حال معظم البلدان النامية حيث يولد تراكم الديون القائمة ديون جديدة .

المصادر والهوامش

(١) أنظر:

- M. were, The Impact of External Debt on Economic Growth and private Investment in Kenya, Development Conferenc on debt Relif , Helsinki, 2001, Appendix .

- Debt. From Wikipedia, the free encyclopedia (WWW.Wik.org.Debt.).

- البنك الدولي (World Bank) ، تقرير عن التنمية في العالم 1987 ، واشنطن .

(٢) : بول ١. ساملسون ، وآخرون، الاقتصاد ، ترجمة ط 15 ، ترجمة هشام عبد الله ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ص ، ٦٦٥ ، ٧٧٢ .

(٣) : هشام محمد صفوت العمري ، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، الجزء الأول ، ط ٢. مطبعة التعليم العالي ، ١٩٨٨ ، ص ٢٦٣ .

(٤) : د. سالم توفيق النجفي ، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، بيت الحكمة ، ط ١ ، ٢٠٠٢ ، ص ١٠٤ .

(٥) : د. طاهر الجنابي ، و د. زهير الفتال ، اقتصاديات المالية العامة ، الجامعة المستنصرية ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ٢١٥ .

(٦) : أنظر :

- الأمم المتحدة ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNKTAD) ، أقل البلدان نمواً ، تقرير ١٩٩٢ ، نيويورك ، ص ١٦٥ .

- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٢٦ .

- نافذ خالد غوشة ، معجم المصطلحات الاقتصادية ، الدار العربية للعلوم ، ط ١ ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٩٣ .

(٧) : هشام صفوت العمري ، مصدر سابق، ص ٢٦٨ .

- (٨): ١. والتر روبرتشك ، الاقتراض الرسمي من الخارج بعض التأملات ، التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، آذار ١٩٨٠ ، ص ١٥ .
- (٩) : مصطفى مهدي ، واقع وآفاق مديونية العالم الثالث ... ، مجلة آفاق اقتصادية ، العدد ٣٦ ، الإمارات، ١٩٨٨، ص ٤٥ ، ٤٦ .
- (١٠): انظر:
- د. عمرو محي الدين ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٢ ، ص ٣٣٨ .
- د. عبد الجواد نايف ، اقتصاديات المالية العامة ، الجامعة المستنصرية ، مطبعة الجامعة ١٩٨٣ ، ص ١٣١ .
- (١١) : د. عبد المنعم السيد علي ، مستقبل المديونية الخارجية العربية وأثرها على التنمية في الوطن العربي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد ١٣ ، ١٩٩٩ ، ص ١٤ ، ١٥ .
- (١٢) : بول ١. ساملسون ، مصدر سابق ، ٦٦٧ .
- (١٣) : أنظر :
- د. رمزي زكي ، أزمة القروض الدولية ، الإدارة العامة للشؤون العربية ، دار المستقبل العربي ط ١ ، ١٩٨٧ ، ص ٧٢ .
- ميشيل دوفسكي ، عولمة الفقر ، تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين ، ترجمة جعفر علي حسين ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص ٤٢٠ .
- فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١٤٧ ، الكويت ١٩٩٠ ، ص ٢٥٦ .
- (*) : يلاحظ انه في تلك الفترة كان بأستطاعه المصارف العربية ان تستوعب الفوائض المالية التي تجمعت عن زيادة أسعار النفط وكان أيضا بإمكانها ان تعيد دورة رأس المال الى داخل البلدان المدينة العربية والنامية الفقيرة ، الأ ان معظم الفوائض المالية تم إيداعها في المصارف الدولية الأجنبية الخاصة مما أدى الى مضاعفة أرباح هذه المصارف الدولية على حساب البلدان العربية والنامية مما ساهم برفع المديونية الخارجية لهذه البلدان .
- (١٤) : انظر :
- د. فؤاد مرسي ، مصدر سابق ، ص ٣١٧ .
- بهرام نوزاد ، إدارة الدين الخارجية في البلدان النامية ، التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، أيلول ، ١٩٨٠ ، ص ٢٥ .
- (١٥) : انظر :
- كاثرين باتيليو وآخرون ، الدين الخارجي والنمو ، التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، حزيران ٢٠٠٢ ، ص ٣٣ .
- M.Were, The Impact of External Debt on Economic Growth , Op. cit .

(١٦) : روبرت جران ، ترويض النمر (Tigers Tamed) نهاية المعجزة الآسيوية ، ترجمة سمير كريم ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ ، ص ٢٦٥ .

(١٧) : انظر :

- د. رمزي زكي ، أزمة القروض الدولية ... ، مصدر سابق ، ص ١٣٢ .
- د. رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٥٦٧ .
- ج. روسيل كينكد ، التضخم والدين الخارجي للبلدان النامية ، التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، كانون الثاني ، ١٩٨١ ، ص ٤٥ .

(١٨) : انظر :

- د. عبد المنعم السيد علي ، د. هيل الجنابي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٩٢ ، ص ، ص ١٧٢ ، ١٧٣ .
- د. رمزي زكي ، أزمة المديونية الخارجية ، مصدر سابق .
- د. رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم (١١٨) الكويت ، ١٩٨٧ ، ص ٢٣٩ .

(*) الدين البغيض : وهي الديون التي تترتب بذمة البلدان المدينة عندما يقوم حكام هذه البلدان بالاقتراض

دون موافقة الشعب ، ولأغراض غير عامة ولا تعود بفائدة على الشعب ، والمبدأ القانوني لمثل هذه الديون يوجب ان لا يتم نقل أعبائها الى الحكومات الخلف خصوصاً إذا كان الدائنون على علم بهذه الحقائق مقدماً .

للمزيد من التفاصيل حول الدين البغيض انظر :

- ايم. كيرمر و اس . جايا شندران ، الدين البغيض ، التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، حزيران ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٦ .

(*) إعادة جدولة الديون : (Debts Restructuring)

يقصد بها إعادة ترتيب او إعادة هيكله لجدول السداد الأصلي بالنسبة لدين معين أو مجموعة من الديون وتتضمن بصورة عامة أطالة أمد السداد ، وإعادة الجدولة هي إحدى الخيارات القائمة أمام البلدان التي تعاني من مصاعب في خدمة ديونها الخارجية أي سداد أقساط الدين الأصلي والفوائد عند استحقاقها وتتم إعادة الجدولة للديون عادة من خلال ثلاث طرق هي:

- أ - نادي باريس ، بالنسبة للبلدان التي تقبل مبادئه وأساليبه وتقتصر مفاوضات المديونية مع النادي على الديون الحكومية فقط.
- ب - الاتفاقيات الثنائية بين البلدان الدائنة والمدينة بصورة مستقلة عن نادي باريس.
- ج - نادي لندن ، مفاوضات المديونية بالنسبة للديون التجارية.

للمزيد من التفاصيل حول إعادة جدولة الديون انظر:

- K.Burke Dillon and others , Resent Developments in External Debts Restructuring , occ. Paber. No. 40 IMF,1985.
- البنك المركزي المصري ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، ١٩٨٨ ، ص ٣٤ .

- (١٩) : جان بومييه، رجال المال والمصارف يحكمون العالم . تعريب احمد عبد الكريم ، الأهالي للطباعة والنشر ، دمشق ١٩٩٢ ، ص ٣٢٩ .
- (٢٠) : أنظر :
- د. أمين رشيد كنونة ، السيولة الدولية – مكوناتها ومصادرها ، مجلة الاداره والاقتصاد المستنصرية العدد/١٩٨٨، ٩
- IMF , Internatioal Financial statistics vol. liv, no .to, 2004 . p.xv.
- (٢١) : البنك الدولي (world Bank)، تقرير عن التنمية في العالم مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ١٩٨٣، ص ١٦ .
- (٢٢) : لانس ميور (Laince Moir)، أزمة السيولة وإدارة التدفقات النقدية ، الشركة العربية للأعلام العلمي، العدد ٣ ، القاهرة ، ١٩٩٩، ص ١ .
- (٢٣) : رمزي زكي ، أزمة القروض الدولية ، مصدر سابق، ص ١٤٥ .
- (٢٤) A .P Wonnacott , An Introduction to microeconomics, 3rd .ed. (٢٤)
McGraw Hill , Canda , 1990,P.216.
- (٢٥) : رمزي زكي ، مصدر سابق، ص ١٥٠ .
- (٢٦) : أنظر :
- اتحاد المصارف العربية، الاقتراض في اقتصاد أكبر دولتين في مهب الريح، مجلة المصارف العربية ، العدد، ٢٢٩ ، ٢٠٠٠، ص ٨٠ .
- روبرت جران، ترويض النمر ، مصدر سابق، ص ٤٣ .
- (٢٧) : أنظر :
- ميشيل دوفسكي، عولمة الفقر، مصدر سابق، ص ٢١ .
- Debtor Reporting system and joint BIS-IMF-OECD-WB statistics on external Debt.(WWW .world Bankorg).
- The world Fact Book, Rank order-debt external, 2005.(٢٨)
- (٢٩) : أنظر :
- د. فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، مصدر سابق ، ص ٢٩٥ .
- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٧ ، ص ١٩٦ .
- (٣٠) : أنظر :
- الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (Escwa) ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٩٨ ، بيروت ، ص ٢٢ .
- الأمم المتحدة ، تقرير الأمين العام ، الدورة ٥٣ ، أزمة الديون الخارجية ، ١٩٩٨ .
- (٣١) : أطلس الأثرياء العرب ،
http://WWW
marmata.com .nuke
- (٣٢) : د. عبد الجواد النايف ، مصدر سابق ، ص ١٣٠ .
- (٣٣) : أنظر :
- د. عبد الكريم كامل ابوهات ، خفض الديون العراقية ماذا يعني، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد ٦ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٤ ، ص ٥-٢ .

- د. عبد الكريم كامل ابوهات ، الاقتصاد العراقي مابعد المحنة ثمة أمل ،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ،كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد ١، العدد ١، ٢٠٠٤ ، ص ٥ .
- (٣٤) : نفس المصدر ، ص ٥ .
- (٣٥) : كمال إبراهيم قادر ، نادي باريس وديون العراق الخارجية ، جريدة الاتحاد ، العدد ٥٦٦ ، ٢٠٠٣ ، ص ٤ .
- (٣٦) : نفس المصدر ص ٤ .
- (٣٧) : د. عبد الكريم كامل ، مصدر سابق ص ٥ .
- (٣٨) : د.سنان الشبيبي، حديث منشور في جريدة الصباح، العدد ٤٦٢ ، كانون الثاني ، ٢٠٠٥ ، ص ٥ .
- (٣٩) : د.همام الشماع، المشروعية السياسية والقانونية لديون وتعويضات العراق ، ٢٠٠٤ ، ص ٦ .
- (٤٠) : د.سنان الشبيبي، تعبئة الموارد المالية غير النفطية في العراق ، آراء للمناقشة ، الكارثة الاقتصادية في العراق)، سلسلة حوارات عراقية ، النمسا، أيلول ، ١٩٩١ ، ص ٤١-٤٥ .
- (٤١) : ميكيو سومبيا، ديناميكية الاقتصاد الياباني، (خفايا المعجزة اليابانية)، ترجمة عبد الله القروص، الدار العربية للعلوم، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٥٥ .

عرض كتاب

مدير التحرير

عنوان الكتاب:- أساسيات في الصناعة المصرفية الإسلامية.. أنشطتها والتطلعات المستقبلية.

المؤلف:- الخبير المصرفي صادق راشد حسين الشمري

كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

المطبعة:- مطبعة العزة/بغداد –العراق

سنة النشر:- ٢٠٠٥

الطبعة: الأولى

تنال الكتابة في المواضيع المصرفية اهتماما كبيرا نظرا للمستجدات والمتغيرات السريعة والمستمرة في هذا المجال من النشاط الاقتصادي، وخصوصا النشاط المصرفي الإسلامي، في الوقت الذي أخذت في المصارف التجارية التقليدية (الربوية) في العديد من بلدان العالم الرأسمالي بفتح فروع لها لممارسة النشاط المصرفي الإسلامي وذلك للإقبال المتزايد وللأرباح المتصاعدة.

وضمن هذا الإطار تأتي مساهمة الخبير المصرفي والأستاذ في كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة الأستاذ صادق راشد حسين الشمري في توسيع المعارف عن الصيرفة الإسلامية على الصعيد الأكاديمي والمهني نظرا لخبرته الطويلة في مجال العمل المصرفي.

وقد قدم للكتاب كل من الأستاذ فالح داود سلمان نائب محافظ البنك المركزي العراقي ، الذي بارك الجهود العلمية التي بذلت لإخراج الكتاب بصيغته النهائية ، وكذلك الدكتور حسين عجلان حسن الأستاذ المساعد في كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.

وقد استهل الكتاب بمقدمة في أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية من خلال أنشطتها وآفاقها المستقبلية، كذلك بتمهيد تضمن توضيحا لمفهوم الربا باعتباره مصطلحا، ومن ثم التطرق لمفهوم المصرف الإسلامي باعتباره مؤسسة مالية تمارس نشاطها وفق الشريعة الإسلامية الراضية (للربا) والهادفة إلى تحقيق التكافل الاجتماعي والحياة الكريمة ، وتضمنت أيضا رسالة وأهمية وأهداف المصرف الإسلامي.

وقد احتوى الكتاب على ثلاثة فصول، جاء الأول منها في الصيرفة الإسلامية وفي ثلاثة مباحث، يبحث الأول منها في مصادر أموال (مطلوبات) المصرف الإسلامي، والتي تتمثل في المصادر الداخلية وهي رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة والمخصصات ومصادر أخرى.

وكذلك هناك المصادر أو الموارد الخارجية والتمثلة في الودائع الجارية والودائع الثابتة وودائع التوفير وصكوك الاستثمار وودائع المؤسسات المالية الإسلامية ومستحقات المصارف العاملة وشهادات الإيداع ووحدات الثقة وصناديق الاستثمار.

بينما تضمن المبحث الثاني، أساليب التمويل في الصيرفة الإسلامية والتي تشمل على المضاربة والمشاركة والمرابحة وبيع السلم و السلف والإجارة والاستصناع والمزارعة والمساقاة والجعالة والقرض الحسن، حيث تضمن هذا المبحث توضيح لهذه الأساليب من حيث المعاني القرآنية واللغوية وشروط العمل بها وخصائصها العامة، وتضمن هذا المبحث أيضاً حالة تطبيقية للآلية التي يعتمد عليها المصرف الإسلامي في بيع المرابحة للأمر بالشراء.

أما المبحث الثالث، فقد احتوى على الهيكل التنظيمي المقترح للمصرف الإسلامي في العراق والذي يحتوي على الشروط واللجان المقترحة وكذلك الهياكل والنظم الإدارية والمحاسبية اللازمة، مثل لجان التخطيط الاستراتيجي ومنح التسهيلات وإدارة المحافظ الاستثمارية والحاسب الالكتروني والموارد البشرية والمشتريات والمخازن والرقابة الداخلية والتفتيش والتكافل الاجتماعي والإفتاء والمراقبة الشرعية، أما هيكل المصرف الإسلامي فيتكون من أقسام الودائع والاستثمار الذي يتضمن شعب المرابحة والمشاركة والمضاربة، وأقسام الاستثمار الأجنبي والحسابات المركزية والجارة الخارجية ودوائر البحوث والتدريب والقانونية والإدارية ويتضمن أيضاً أنظمة التسهيلات والأمان للمعلومات والنظم المحاسبية.

أما الفصل الثاني، الذي جاء تحت عنوان الأنشطة المصرفية الإسلامية وبعض العقود الخاصة بها وفقاً لإحكام الشريعة الإسلامية فقد احتوى على خمسة مباحث، ناقش الأول منها قبول الودائع والحسابات الخاصة بها، فيما تضمن المبحث الثاني أنواع الخدمات المصرفية التي تقدمها الصيرفة الإسلامية، وكانت أعمال التمويل والاستثمار هي محتوى المبحث الثالث بينما تضمن المبحث الرابع أموراً عامة تتعلق بالعقود ووجوب الإيفاء بها واحتوى المبحث الأخير على نماذج من العقود الخاصة بالصناعة المصرفية الإسلامية.

ويناقش الفصل الثالث، الأساسيات في الصيرفة الإسلامية ضمن أربعة مباحث تناول الأول منها أساس النشاط المصرفي الإسلامي الذي يقوم على تحريم الربا واعتبار النقود وسيلة للمتاجرة لا هدفاً.

وكذلك تضمن الوظائف الأساسية للصيرفة الإسلامية المتمثلة بتحويل القطاعات الاقتصادية المختلفة وإدارة استثمارات أموال الآخرين وتقديم الخدمات المصرفية والاجتماعية.

أما المبحث الثاني، فقد تضمن توضيحاً لطبيعة القوائم المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية والمشملة على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة وقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات.

واحتوى المبحث الثالث على النماذج المستخدمة في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية. أما المبحث الرابع فقد تضمن المقومات أو المرتكزات الأساسية للمصرف الإسلامي والعوامل التي تؤدي إلى التوسع في النشاط المصرفي الإسلامي، وتضمن أيضاً المعايير التي يجب أخذها بنظر الاعتبار عند التحول من ممارسة النشاط المصرفي التقليدي إلى النشاط المصرفي الإسلامي والإجراءات الملائمة لذلك من خلال إتباع خطوات محددة لهذا الغرض، وتضمن هذا المبحث أيضاً الكيفية التي يتم بموجبها توزيع الأرباح وفقاً للنشاط المصرفي الإسلامي، وكذلك ملخصاً للأسس الفكرية لوظيفة المصرف

الإسلامي وكيفية تأثير الشريعة الإسلامية على سمات المصارف وطبيعة العلاقة بين الموزعين وطالبي التمويل بالمصرف الإسلامي، والخدمات التكافلية في الصيرفة الإسلامية والمتمثلة في الزكاة والمساعدات الاجتماعية والقروض الحسنة والمساهمة في المشروعات الاجتماعية، وتضمن المبحث أيضا العلاقة بين المصرف الإسلامي والمودعين في توزيع الأرباح واقتسام الخسائر من خلال المقارنة في هذا المجال بين المصرف الإسلامي والمصرف التجاري التقليدي.

وأخيرا تضمن الكتاب خاتمة للمؤلف يوضح فيها إن وجود المصارف الإسلامية وانتشارها في مختلف أرجاء العالم قد ساهم في توفير أدوات تمويلية كبيرة لقطاعات اقتصادية مختلفة.

وان على المصارف التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية في العراق وفي ظل هذه الظروف ان تعمل على دعم علمية الأعمار والتأهيل والتكافل الاجتماعي.

إن المؤلف في كتابه هذا عمل على إيصال الفكرة الأساسية للصيرفة الإسلامية التي تركز على مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء وأسسها المتينة التي تقوم على التكافل الاجتماعي وان المتاجرة بالنقود يجب أن تكون وسيلة، لا غاية.